

اختبار العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح وخصائص مجلس
الإدارة والسيطرة العائلية والأزمة المالية العالمية
٢٠٠٨-٢٠٠٩: دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي اللبناني

دكتور/ إكرامى سعيد مختار

مدرس بقسم المحاسبة

كلية التجارة - جامعة دمنهور

اختبار العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح وخصائص مجلس الإدارة والسيطرة العائلية والأزمة

المالية العالمية ٢٠٠٨-٢٠٠٩: دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي اللبناني

دكتور/ إكرامى سعيد مختار

مدرس بقسم المحاسبة - كلية التجارة - جامعة دمنهور

ملخص البحث

يهدف هذا البحث إلى اختبار العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة، السيطرة العائلية وممارسات إدارة الأرباح في البنوك التجارية اللبنانية خلال الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٢. وتتمثل خصائص مجلس الإدارة في إستقلالية مجلس الإدارة، حجم مجلس الإدارة وثنائية الأدوار. كما يهدف البحث إلى التعرف على ممارسات إدارة الأرباح أثناء الأزمة المالية العالمية والسنوات التالية لها. وتم قياس ممارسات إدارة الأرباح من خلال استخدام مدخل الاستحقاقات الخاصة حيث تم تقدير الاستحقاقات الاختيارية في مصروف خسائر القروض. وتم استخدام القيم المطلقة للاستحقاقات الاختيارية اتساقاً مع هدف البحث، والذي يركز على ممارسات إدارة الأرباح سواء كانت تلك الممارسات موجهة نحو زيادة أو تخفيض الدخل. ويتكون مجتمع الدراسة من البنوك التجارية اللبنانية المسجلة لدى مصرف لبنان وهو ما وفر عدد ١٧٣ مشاهدة خلال فترة الدراسة. وتشير نتائج الدراسة إلى أن البنوك التجارية اللبنانية ذات مجلس الإدارة كبير الحجم نسبياً، التي تزيد فيه نسبة أعضاء مجلس الإدارة المستقلين والتي تتخفف فيها نسبة السيطرة العائلية تنخرط بشكل أقل في ممارسات إدارة الأرباح. فمع كبر حجم مجلس وزيادة نسبة أعضاء مجلس الإدارة المستقلين الإدارة تتنوع الخبرات المالية والمحاسبية لأعضائه بما يزيد من فاعلية دوره الرقابي ومساهمته في الحد من ممارسات إدارة الأرباح. كما يتغلب أثر الدفاع عن المصالح الشخصية على أثر إتحاد المصالح، مما يدفع بالعائلة المسيطرة إلى تعظيم منافعها الخاصة على حساب الملاك من الأقلية، وهو ما يؤدي إلى المزيد من ممارسات إدارة الأرباح. ولم تتأثر ممارسات إدارة الأرباح بثنائية الأدوار أو بالتفاعل بين ثنائية الأدوار والسيطرة العائلية. وأخيراً تشير نتائج الدراسة إلى أن البنوك التجارية اللبنانية انخرطت بشكل أكبر في ممارسات إدارة الأرباح خلال فترة الأزمة المالية العالمية (٢٠٠٨-٢٠٠٩) مقارنة بالفترة التالية للأزمة المالية العالمية (٢٠١٠-٢٠١٢)، بغرض تحسين الأداء والمركز المالي لها رغبة منها في استعادة أو الحفاظ على ثقة المستثمرين.

كلمات البحث الأساسية

خصائص مجلس الإدارة، السيطرة العائلية، الأزمة المالية العالمية، إدارة الأرباح.

Examining the Relationship between Board of Directors Characteristics, Family Control, Global Financial Crisis and Earning Management Practices: An Empirical Study on the Lebanese Banking Sector

Abstract

This study aims to examine the relationships between board of directors' characteristics, family control and earnings management practices in the Lebanese commercial banks during the period 2008 to 2012. Board of directors characteristics include board independence, board size and role duality. The study also aims to identify earnings management practices during the global financial crisis (2008-2009) and the years following it (2010-2012). Earnings management practices were measured by using special accrual approach where the discretionary accrual of loan loss expense was estimated. Consistent with the objectives of the study, the absolute values of the discretionary accrual were used since the study aims at identifying earnings management practices whether such practices were directed towards increasing or decreasing income. The population of the study consists of Lebanese commercial banks registered at the Central Bank of Lebanon -Banque Du Liban- and this provides 173 observations during the study period.

The results indicate that the Lebanese commercial banks with relatively large board size, which have high proportion of independent directors and which have low family control are less engaged in earnings management practices. Large boards have a variety of financial and accounting expertise for its members, which increase the effectiveness of the board oversight role and contribute in the mitigation of earnings management practices. The increase in the proportion of independent directors also support the effectiveness of the board of directors' oversight role. Entrenchment effect overcomes alignment effect and therefore the controlling family will maximize their benefits even on the account of the minority shareholders, which in turn leads to more earnings management practices. In addition, role duality and the interaction between role duality and family control have no effect on earnings management practices. Finally, the results indicate that the Lebanese commercial banks are more engaged in earnings management practices during the period of the global financial crisis (2008-2009) compared to the following period (2010-2012), in order to improve their financial performance and position, and regain/maintain investors' confidence.

Keywords: Board of directors charactersitics, family control, Global financial crisis, earnings management.

١-مقدمة البحث

تهدف التقارير المالية إلى تقديم معلومات تتسم بالملاءمة والتعبير الصادق عن الأحداث الاقتصادية للوحدة، ويجب أن تتميز تلك المعلومات بارتفاع جودتها واتساقها وقابليتها للفهم والمقارنة، بما يزيد من ثقة المستثمرين في التقارير المالية ويدعم كفاءة أسواق المال. إلا أن إتسام المعايير

المحاسبية بقدر كبير من المرونة، يتيح للمديرين قدراً كبيراً من حرية الاختيار المحاسبى عند تحديدهم للأرباح المفصح عنها بالقوائم المالية المنشورة، وهو ما قد ينعكس على جودة القوائم المالية (Saleh et al., 2005). حيث قد تؤدي ممارسات إدارة الأرباح إلى تضليل مستخدمي القوائم المالية من خلال تزويدهم بمعلومات غير دقيقة عن الأداء التشغيلي الحقيقي للشركة (عبد الفتاح، ٢٠٠٧)، وهو ما يشير إلى التأثير السلبي لممارسات إدارة الأرباح على خاصيتي الملاءمة والتعبير الصادق للمعلومات المحاسبية (حسين، ٢٠١٥).

تحدث إدارة الأرباح عندما يمارس المديرون الاختيار المحاسبى عند إعداد التقارير المالية وفي هيكله المعاملات (Agarwal et al., 2007)، حيث يوفر الاستحقاق المحاسبى للمديرين قدراً كبيراً من حرية الاختيار في تحديد الأرباح المفصح عنها، من حيث التحكم في مقدار المصروفات الفعلية وتوقيت الإقرار بالمصروفات والإيرادات (Xie et al., 2003). ومع تزايد حالات إعادة إعداد القوائم المالية والفضائح المحاسبية لعدد من الشركات العالمية، أصبحت إدارة الأرباح مجالاً خصباً للعديد من الدراسات المحاسبية (Abdul Rahman and Ali, 2006; Joubert and Fakhfakh, 2012; Mohamad et al., 2012)، لما تثيره ممارسات إدارة الأرباح من تساؤلات حول إمكانية الاعتماد على التقارير المالية وخصوصاً الأرباح المفصح عنها وكفاءة آليات الرقابة (Leventis and Dimitropoulos, 2012).

يعد القطاع المصرفى من القطاعات الاقتصادية الهامة داخل أى دولة حيث تؤدي التقلبات في أدائه إلى تدخل الجهات الرقابية، وتعد حوكمة الشركات في القطاع المصرفى عنصراً هاماً لتقييم ورقابة قرارات المديرين (Leventis and Dimitropoulos, 2012). إلا أن إدارة البنك يمكنها أن تمارس إدارة الأرباح من خلال التأثير على مقدار مصروف خسائر القروض حتى في ظل رقابة الجهات التنظيمية (Elleuch, 2015)، ففي خلال فترات انخفاض الدخل تقوم إدارة البنك بإدارة الأرباح وزيادتها عن طريق تأخير الاعتراف بمصروف خسائر القروض (Cornett et al., 2009)، وهو ما يشير إلى قدرة إدارة البنك على التأثير على أداء البنك وتدفقاته النقدية (Shrieves and Dahl, 2003)، كما أنه قد يتم إدارة الأرباح بغرض تجنب عواقب عدم الالتزام بمعدلات كفاية رأس المال (Elleuch, 2015).

وعليه زادت الحاجة إلى وجود آليات للحد من ممارسات إدارة الأرباح (Chen et al., 2007)، خاصة أن القطاع المصرفي من أكثر القطاعات الاقتصادية التي تمارس إدارة الأرباح (الشريف، ٢٠١٣).

وقد حظيت حوكمة الشركات باهتمام البحث المحاسبي لدورها في تحسين ثقة المستثمرين ومساهمتها في تحقيق نزاهة التقارير المالية والحد من عدم تماثل المعلومات وتخفيض التعارض في المصالح بين الملاك والمديرين (Mohamad et al., 2012)، حيث تدعم آليات حوكمة الشركات من الوظيفة الرقابية لمجلس الإدارة وتدعم دوره في استعادة والمحافظة على ثقة مستخدمي التقارير المالية وفي العمل على زيادة نزاهة التقارير المالية المنشورة (Chen et al., 2007). وبالتالي تحسن حوكمة الشركات من إدراك المستثمرين بشأن امكانية الاعتماد على الأرباح كمؤشر للأداء المالي للشركات (Roodposhti and Chashmi, 2011). لذا وضعت العديد من توصيات حوكمة الشركات -مثل توصيات لجنة كادبوري بالمملكة المتحدة- جودة التقارير المالية والحد من التلاعب بالأرباح كأحد أهم محاور حوكمة الشركات الفعالة، كما أنها أكدت على دور مجلس الإدارة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح (Al-Fayoumi et al., 2010; Peasnell et al., 2000)، حيث يؤدي ضعف حوكمة الشركات إلى المزيد من إدارة الأرباح وبالتالي انخفاض جودة التقارير المالية (Jiang et al., 2008).

ومن جهة أخرى فقد حفزت الأزمة الآسيوية ١٩٩٧ والأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ البحث المحاسبي نحو دراسة ممارسات إدارة الأرباح خلال فترات الأزمات الاقتصادية ودور حوكمة الشركات في الحد من تلك الممارسات (Al-Fayoumi et al., 2010; Argile's-Bosch et al., 2015; Arthur et al., 2015; Filip and Raffournier, 2014). فقد أشار البرغوثي وعمته (٢٠١٢) إلى الدور الهام لحوكمة الشركات في الحد من ممارسات إدارة الأرباح أثناء الأزمات المالية.

وبالرغم من تعدد الدراسات التي تتناول دور حوكمة الشركات في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، إلا أنه ما زال هناك ندرة في الدراسات التي تختبر العلاقة بين حوكمة الشركات وإدارة الأرباح في القطاع المصرفي (Cornett et al., 2009; Leventis and Dimitropoulos, 2012). كما لم تلق دراسة ممارسات إدارة الأرباح في الشركات العائلية اهتماماً كافياً في البحث المحاسبي (Prencipe and Bar-Yosef, 2011)، وهو ما سيتم تناوله في البحث الحالي.

٢- مشكلة وأسئلة البحث

لقد تعددت الدراسات التي تتناول بالقياس والتحليل ممارسات إدارة الأرباح فمنذ الثمانينيات من القرن الماضي ظهرت محاولات الباحثين لتطوير نماذج تقدير الاستحقاقات الاختيارية مثل Healy (1985)، (1986) DeAngelo، وصولاً لنموذج Jones (1991)، والذي تم تطويره بواسطة Dechow et al. (1995). ثم انتقل البحث المحاسبي نحو استجلاء الدور المحتمل لحوكمة الشركات وخصائص مجلس الإدارة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح (Abdul Rahman and Ali, 2006; Joubert and Fakhfakh, 2012; Mohamad et al., 2012; Xie et al., 2003). إلا أنه من الملاحظ وجود فجوة بحثية في الأدبيات المحاسبية تتمثل في التناول المتزايد لممارسات إدارة الأرباح في الدول المتقدمة مع ندرة الدراسات التي تتناول ممارسات إدارة الأرباح في الدول النامية، وهو ما أدى إلى عدم فهمنا بشكل كاف لأبعاد تلك الممارسات المحاسبية في الدول النامية، حيث أن العلاقات التي تظهر في الدول المتقدمة قد لا تظهر بنفس الشكل في الدول الأقل تقدماً.

من جهة أخرى، لم تحظ ممارسات إدارة الأرباح في القطاع المصرفي بدراسة كافية في الأدبيات المحاسبية، فالدراسات المحاسبية التي تناولت تلك الظاهرة في القطاع المصرفي ما زالت تتميز بالندرة الشديدة (Cornett et al., 2009; Kanagaretnam et al., 2010; Leventis and Dimitropoulos, 2012). إضافة إلى ذلك، تعد الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ مجالاً خصباً للتعرف على التغيرات التي قد تطرأ على سلوك إدارة الأرباح أثناء وبعد الأزمة المالية العالمية، وهو ما تفقر إليه الأدبيات المحاسبية التي تناولت إدارة الأرباح (Arthur et al., 2015; Filip and Raffournier, 2014). لذا يمكن القول بأن فهمنا لإدارة الأرباح ومحدداتها ما زال بحاجة إلى المزيد من البحث والدراسة. وعليه تكمن القضية الأساسية لهذا البحث في محاولة التعرف على دور خصائص مجلس الإدارة والسيطرة العائلية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح أثناء وبعد أزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ في القطاع المصرفي اللبناني. وتم اختيار لبنان لتكون موضعاً للدراسة نظراً لتطور الجهاز المصرفي بها باعتباره أحد أهم القطاعات المصرفية في منطقة الشرق الأوسط. ويحاول البحث الإجابة على التساؤلات البحثية التالية: -

١. هل توجد علاقة بين إستقلالية مجلس الإدارة وممارسات إدارة الأرباح في البنوك التجارية

اللبنانية؟

٢. هل توجد علاقة بين حجم مجلس الإدارة وممارسات إدارة الأرباح في البنوك التجارية اللبنانية؟

٣. هل توجد علاقة بين ثنائية الأدوار في مجلس الإدارة وممارسات إدارة الأرباح في البنوك التجارية اللبنانية؟

٤. هل توجد علاقة بين السيطرة العائلية على مجلس الإدارة وممارسات إدارة الأرباح في البنوك التجارية اللبنانية؟

٥. هل توجد علاقة بين التفاعل بين السيطرة العائلية وثنائية الأدوار وممارسات إدارة الأرباح في البنوك التجارية اللبنانية؟

٦. هل تختلف ممارسات إدارة الأرباح في البنوك اللبنانية أثناء الأزمة المالية العالمية (٢٠٠٨-٢٠٠٩) عن ممارسات إدارة الأرباح في السنوات التالية للأزمة المالية العالمية (٢٠١٠-٢٠١٢)؟

٣- أهداف البحث

استناداً إلى مشكلة واسئلة البحث يمكن تحديد أهداف البحث في الآتي:

- ١- يهدف البحث إلى استكشاف ممارسات إدارة الأرباح في البنوك التجارية اللبنانية، والتعرف على دور آليات حوكمة الشركات مثل إستقلالية مجلس الإدارة، حجم مجلس الإدارة، ثنائية الأدوار، السيطرة العائلية والتفاعل بين ثنائية الأدوار والسيطرة العائلية على ممارسات إدارة الأرباح خلال الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٢. يقوم البحث بتحديد ممارسات إدارة الأرباح من خلال تقدير المكون الاختياري في مصروف خسائر القروض، ثم تحديد تأثير المتغيرات المرتبطة بآليات حوكمة الشركات في الحد من ممارسات إدارة الأرباح
- ٢- يهدف البحث أيضاً إلى التعرف على سلوك إدارة الأرباح في البنوك التجارية اللبنانية أثناء الأزمة المالية العالمية (٢٠٠٨-٢٠٠٩) والسنوات التالية لها (٢٠١٠-٢٠١٢).

٤- أهمية البحث

في ضوء العرض السابق لمشكلة واسئلة البحث وكذلك أهدافه فإنه يمكن تحديد أهمية البحث في النقاط التالية:-

١- يستمد البحث أهميته من محاولته تقديم مساهمة علمية فى أدبيات إدارة الأرباح عن طريق تقديم فهم أفضل لممارسات إدارة الأرباح فى القطاع المصرفى، بحيث يغطى البحث أحد الدول النامية -لبنان- والقطاع المصرفى بها، ويسد بذلك فجوة بحثية هامة فى أدبيات إدارة الأرباح، نظراً لأن الدول النامية والقطاع المصرفى لم يلقيا اهتماماً كافياً فى أدبيات إدارة الأرباح. إن التركيز على صناعة واحدة يوفر القدرة على تحديد نموذج يأخذ فى الاعتبار خصائص الصناعة وبالتالي تكون له مقدرة تفسيرية مرتفعة ويوفر مقياس يمكن الاعتماد عليه فى تحديد الاستحقاقات الاختيارية (Key, 1997).

٢- يستمد البحث أهميته من خلال دراسة تأثير السيطرة العائلية على إدارة الأرباح، والتعرف على سلوك إدارة الأرباح أثناء وبعد الأزمة المالية العالمية مدعماً بذلك الجهود البحثية القليلة فى ذلك الصدد.

٥- منهجية البحث

يتبع هذا البحث المنهج الكمى فى البحث المحاسبى، حيث يعتمد ذلك المنهج إلى المنطق الاستدلالي/الاستنباطى الذى يبدأ من العموميات وينتهى إلى الجزئيات. فهو مدخل يهدف إلى اختبار النظريات عن طريق إشتقاق الفروض الإحصائية وتجميع البيانات عن عينة الدراسة، وتحليلها إحصائياً توصلاً لنتائج قابلة للتعميم على مجتمع الدراسة، بما يمكن من تأييد/عدم تأييد الفروض المراد اختبارها. يستند البحث الحالى إلى نظرية الوكالة لإشتقاق عدد من الفروض الاحصائية، بغرض اختبار العلاقة بين عدد من خصائص مجلس الإدارة والسيطرة العائلية وممارسات إدارة الأرباح فى البنوك التجارية اللبنانية خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢. سيتم تجميع البيانات من التقارير المالية للبنوك التجارية اللبنانية بما يمكن من الوصول إلى عدد من النتائج والتوصيات، التى تساعد على تقديم فهم أفضل لممارسات إدارة الأرباح فى القطاع المصرفى.

٦- حدود البحث

يخرج عن نطاق البحث الحالى دراسة أثر الرفع المالى على ممارسات إدارة الأرباح نظراً لأن طبيعة النشاط المصرفى تتطلب وجود درجة مرتفعة من الرفع المالى بشكل عام. كما لم يتم دراسة سلوك إدارة الأرباح فى الفترة قبل الأزمة المالية العالمية لعدم توفر البيانات بشكل كامل. أيضاً لم يتم قياس

إدارة الأرباح من خلال المكاسب (الخسائر) المحققة على الاستثمارات، حيث أن البيانات المتاحة لم تظهر بشكل واضح مقدار المكاسب (الخسائر) المحققة على الاستثمارات ضمن القوائم المالية، وبالتالي سيكتنف أى محاولة لتقدير المكاسب (الخسائر) المحققة على الاستثمارات قدر كبير من التقدير والحكم الشخصي، بما قد يؤثر بشكل سلبى على صدق نتائج البحث. كما يخرج عن نطاق البحث الحالى دراسة أثر لجان المراجعة على ممارسات إدارة الأرباح، لأن النظام المصرفى اللبنانى يتطلب ضرورة وجود لجان مراجعة بالبنوك المسجلة لديه. وأخيراً لم يتطرق البحث الحالى لإدارة الأرباح فى البنوك الاسلامية.

٧-تنظيم البحث

لتحقيق أهداف البحث سيتم تنظيمه على النحو التالى:

- الإطار النظرى لإدارة الأرباح.
- الدراسات السابقة وإشتقاق فروض البحث.
- منهجية الدراسة التطبيقية.
- تحليل ومناقشة نتائج التحليل الاحصائى.
- خلاصة البحث وتوصياته ومجالات البحث المقترحة.

٨-الإطار النظرى لإدارة الأرباح

٨-١ تعريف إدارة الأرباح

يشير (Beneish (2001 إلى أنه لا يوجد اتفاق على تحديد ماهية إدارة الأرباح، لذا تعددت محاولات الباحثين نحو تعريف إدارة الأرباح. فعلى سبيل المثال تعرف إدارة الأرباح بأنها "عملية القيام بخطوات مقصودة داخل ما تفرضه المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً من قيود لتحقيق مستوى مرغوب من الأرباح المفصح عنها" (Davidson et al., 1987, cited in Schipper, 1989, p. 921). وتعرف (Schipper (1989, p. 92) إدارة الأرباح بأنها "التدخل المتعمد فى عملية إعداد التقارير المالية بهدف تحقيق بعض المكاسب الخاصة ... والامتداد البسيط لهذا التعريف يجب أن يشمل إدارة الأرباح الحقيقية التي يتم تحقيقها من خلال توقيت قرارات الاستثمار والتمويل لتغيير الأرباح المفصح عنها أو بعض أجزائها". ويعرف (Healy and Wahlen (1999, p.368 إدارة الأرباح بأنها

"استخدام المديرين للحكم الشخصي في عملية إعداد التقارير المالية وهيكله المعاملات لتغيير التقارير المالية، أما بهدف تضليل بعض أصحاب المصالح بشأن الأداء الاقتصادي للشركة أو للتأثير على عوائد التعاقدات التي تستند إلى الأرقام المحاسبية المفصح عنها". ومن جهة أخرى يعرف Noronha (2008, p. 370) إدارة الأرباح بأنها "سلسلة من التدخلات العمدية في عملية إعداد التقارير المالية الخارجية والتي تتراوح بين تحقيق شرعية الأنشطة والغش الناتج عن الخروج على المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، بنية تضليل بعض أصحاب المصالح بشأن الأحداث الاقتصادية الرئيسية وأداء الشركة".

وبالرغم من تعدد تلك التعريفات إلا أنها تشير إلى التدخل العمدي من قبل الإدارة في عملية إعداد التقارير المالية (حسين، ٢٠٠٠). كما تشير تلك التعريفات إلى أن مصطلح إدارة الأرباح يكون مقصوراً على الممارسات المرتبطة بالتقارير المالية في حدود المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً (Dechow et al., 1996). وعلى خلاف الغش في التقارير المالية، فإن إدارة الأرباح تتضمن إختيار البدائل المحاسبية والتقديرات التي تتوافق مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً بشكل يصعب معه تحديد ممارسات إدارة الأرباح (Koumanakos et al., 2005)، ويرى أبو الخير (١٩٩٧) أنه يصعب ملاحظة إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات الاختيارية من قبل المراجع الخارجي كما يصعب تقدير أثرها على الأرباح بواسطة مستخدمى التقارير المالية.

وتشير تلك التعريفات أن إدارة الأرباح قد تحدث في نطاق التقارير المالية بما فيها عمليات إعادة هيكلة المعاملات أو من خلال توقيت قرارات الاستثمار والتمويل، حيث يتم تأجيل أو الإسراع بالإفناق الاختياري خلال فترة زمنية قصيرة الأجل حول نهاية السنة المالية وهو ما يسمى بإدارة الأرباح الحقيقية (Beneish, 2001). ويمكن تقسيم ممارسات إدارة الأرباح إلى أربع مجموعات؛ تمثل المجموعة الأولى منها ممارسات محاسبية محايدة داخل نطاق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، أما المجموعة الثانية فتمثل ممارسات محاسبية متحفظة تهدف إلى تخفيض الدخل، أما المجموعة الثالثة فتمثل ممارسات محاسبية متعسفة تهدف إلى زيادة الدخل، أما المجموعة الرابعة فتمثل ممارسات محاسبية تخرج على المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، بما يؤدي إلى وجود تقارير مالية احتيالية (Dechow and Skinner, 2000). ويتمثل الغرض الأساسي من إدارة الأرباح في إخفاء الأداء

المتدهور للشركة، وإن كان لا يمنع ذلك من احتمالية حدوث إدارة الأرباح بهدف تحسين ما تحتويه الأرباح المحاسبية من إشارات (Beneish, 2001).

ويرى الباحث إن إدارة الأرباح هي ممارسات تقوم بها الإدارة ناتجة عن المرونة المتوفرة في المعايير المحاسبية، وما توفره للإدارة من حرية الاختيار المحاسبى فى تحديد مقدار وتوقيت الاعتراف بعناصر الإيرادات والمصروفات، أو تلك الممارسات التى ترجع لقدرة الإدارة فى التأثير على قرارات الاستثمار والتمويل، وتحدث تلك الممارسات نتيجة توافر عدد من الدوافع مثل الدوافع لتعظيم المنافع الشخصية للمديرين أو لمقابلة توقعات/حماية أصحاب المصالح أو لتجنب التكاليف السياسية.

٨-٢ دوافع إدارة الأرباح

يشير (Healy and Wahlen (1999 إلى أربعة دوافع لممارسات إدارة الأرباح وهى:

١. الدوافع المرتبطة بالتعاقدات

تستخدم البيانات المحاسبية للمساعدة في الرقابة على وتنظيم العقود بين الشركة والعديد من أصحاب المصالح، فالعقود الخارجية مثل عقود المديونية قد تدفع المديرين نحو إدارة الأرباح لمقابلة متطلبات تلك العقود. فعلى سبيل المثال يشير (DeFond and Jiambalvo (1994 إلى أن الشركات قد تزيد من ممارسات إدارة الأرباح في العام السابق مباشرة على العام الذى تم فيه الخروج على شروط عقود المديونية، لذا يتم صياغة عقود الديون بالشكل الذى يحد من التصرفات الإدارية التي تفيد الملاك على حساب الدائنين.

٢. الدوافع المرتبطة بحوافز الإدارة

تستند عقود حوافز الإدارة إلى قياس مجهودات الإدارة عن طريق البيانات المحاسبية، لذا يحاول المديرين تحويل الأرباح من الفترات المستقبلية إلى الفترة الحالية لزيادة المكافآت وتحسين الأمان الوظيفي. فعلى سبيل المثال عندما تكون الأرباح أقل من الحد الأدنى اللازم للحصول على الحافز، يكون هناك دافع لدى الإدارة نحو إدارة الأرباح وزيادتها بما يحقق الشرط اللازم للحصول على الحافز، وعندما تتخطى الأرباح الحد الأقصى ولا يكون هناك حافز على أي أرباح تزيد عن الحد الأقصى، فإنه يتم إدارة الأرباح وتخفيضها حيث يتم توفير الأرباح التي لن يحتسب عليها حافز واستخدامها في الفترة التالية للحصول على الحافز (Abdelghany, 2005).

٣. الدوافع المرتبطة بالمتطلبات التنظيمية

ترتبط تلك الدوافع باستخدام إدارة الأرباح لمقابلة المتطلبات التنظيمية الخاصة بصناعة معينة. فعلى سبيل المثال تتطلب التشريعات المصرفية أن تستوفى البنوك متطلبات كفاية رأس المال وأن تستوفى شركات التأمين حد أدنى من متطلبات الملاءة المالية، وغالبا ما يتم صياغة تلك المتطلبات التنظيمية في ضوء الأرقام المحاسبية.

٤. الدوافع المرتبطة بسوق رأس المال

إن الاستخدام المتزايد من قبل المستثمرين والمحليلين الماليين للمعلومات المحاسبية لمساعدتهم في تقييم الأسهم، قد يخلق حافز لدى المديرين نحو التلاعب وإدارة الأرباح بغية التأثير على الأداء السعري قصير الأجل للأسهم. فعلى سبيل المثال قد تقوم الشركات بإدارة الأرباح بهدف تخفيض التقلبات في الأرباح وبالتالي تعظيم أسعار الأسهم، حيث أن التقلبات الحادة في الأرباح قد تعكس المخاطر التي قد تتعرض لها الشركة، وبالتالي قد تفقد الأسهم قيمتها مقارنة بأسهم الشركات الأخرى التي تتمتع باستقرار في نمط الأرباح (Abdelghany, 2005). كما أن الشركات قد تسعى نحو إدارة أرباحها لمقابلة توقعات المحللين الماليين (Abdelghany, 2005)، أو للتأثير على توقعات نوع معين من المستثمرين مثل المستثمر المؤسسي (Healy and Wahlen, 1999). فعلى سبيل المثال قد تقوم الشركات بتضخيم الأرباح خلال الفترات قبل طرح الأسهم للاكتتاب العام أو في حالة تطلب إصدار الأسهم تحقيق مستوى معين من الأرباح أو العائد على حقوق الملكية (Noronha et al., 2008).

ويضيف (Abdelghany 2005) أن بعض الشركات قد يكون لديها دافع نحو تخفيض أرباحها بهدف تخفيض التكاليف السياسية المرتبطة بكونها تحقق أرباح مرتفعة، فعلى سبيل المثال فإن ارتفاع أسعار البترول قد يخلق حافز لدى الشركات نحو تجنب التدخل الحكومي وتعرضها لفرض ضرائب جديدة أو الرقابة على الأسعار. ويشير (Key 1997) أن الشركات التي تعمل في صناعة الكابلات التلفزيونية تدير أرباحها بغرض تجنب التدخلات من الجهات التنظيمية وتجنب أيّ تشريعات محتملة تصدر من الجهات المنظمة لتلك الصناعة. وتشير (Elleuch 2015) إلى أن البنوك قد تدير أرباحها لكي تقلل من التكاليف السياسية ولتتجنب عقوبات عدم الإلتزام بالحد الأدنى من متطلبات رأس المال.

وقد أختبرت عدد من الدراسات تلك الدوافع في القطاع المصرفي، فعلى سبيل المثال فقد أشارت دراسة (Shrieves and Dahl (2003 إلى أن البنوك اليابانية تستخدم مصروف خسائر القروض ومكاسب بيع الاستثمارات كأداة لتحقيق مستويات كفاية رأس المال وفقاً للمتطلبات التنظيمية الخاصة بلجنة بازل للرقابة على البنوك. وفي نفس السياق وجد (Anandarajan et al. (2007 أن البنوك الأسترالية تنتهج أيضاً نفس النهج. وفيما يتعلق بإرسال المديرين إشارات إلى الأطراف المختلفة في سوق المال من خلال الاستحقاقات الاختيارية، فقد خلص (Wahlen (1994 إلى أن التغيرات غير المتوقعة (الاستحقاقات الاختيارية) في مصروف خسائر القروض ترتبط بعلاقة طردية مع التغيرات المستقبلية في التدفقات النقدية وعوائد الأسهم، وهو ما يعنى أن المستثمرين يفسرون الاستحقاقات الاختيارية بأنها أخبار سارة يتم تضمينها في قراراتهم الاستثمارية. ومن جهة أخرى أشار (Yasuda et al. (2004 إلى أنه توجد علاقة عكسية بين الاستحقاقات الاختيارية ومستوى مخاطر البنك، فالمستثمر قد يفسر انخفاض مستوى الاستحقاقات الاختيارية للبنك على أنه إشارة على انخفاض مستوى مخاطر البنك، وبالتالي قد يفسر الأرباح المرتفعة بشكل خاطئ على أنها أخبار سارة عن سلامة الوضع المالي للبنك. كما تشير دراستي (Shrieves and Dahl (2003 و (Beatty et al. (2002 إلى أن البنوك اليابانية والأمريكية تستخدم مصروف خسائر القروض لتمهيد الدخل وتدنية الانخفاضات الصغيرة في الأرباح، وتسعى نحو مقابلة توقعات المحللين الماليين أو مقابلة مستوى مستهدف من الأرباح.

٨-٣ مداخل الكشف عن إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات الاختيارية

تميز أدبيات البحث المحاسبي بين ثلاثة مداخل للكشف عن إدارة الأرباح، وهي مدخل الاستحقاقات الكلية، مدخل الاستحقاقات الخاصة ومدخل فحص الخصائص الاحصائية للأرباح. وسوف نستعرض تلك المداخل على النحو التالي: -

٨-٣-١ مدخل الاستحقاقات الكلية Aggregate Accrual Approach

يهدف ذلك المدخل إلى اكتشاف إدارة الأرباح من خلال تحديد الاستحقاقات والتي تعرف بأنها الفرق بين الأرباح المحاسبية والتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، وبالتالي فإنها تمثل الأثر التراكمي الناتج عن استخدام مبدأ الاستحقاق المحاسبي (Mendes et al., 2012). وتقسم الاستحقاقات الكلية إلى مكونين وهما الاستحقاقات الاختيارية (غير العادية/غير المتوقعة) (discretionary accrual)

والاستحقاقات غير الاختيارية (العادية/ المتوقعة) (Roodposthi (non-discretionary accrual) (and Chashmi, 2011; Sun and Rath, 2010). وتعتبر الاستحقاقات غير الاختيارية عن التسويات المحاسبية على التدفقات النقدية للشركة والتي تتطلبها المعايير المحاسبية مع الأخذ في الاعتبار الظروف الاقتصادية للشركة والظروف السائدة في بيئة الأعمال. بينما تعتبر الاستحقاقات الاختيارية عن التسويات المحاسبية التي تقع تحت اختيار -حرية تصرف- وتقدير المديرين في حدود المرونة التي تتسم بها المعايير المحاسبية بما يتمشى مع مصلحة الإدارة، ويعد ذلك الجزء من الاستحقاقات مقياس مجمع للاختيار المحاسبى ويتم استخدامه للكشف عن ممارسات إدارة الأرباح (AI- (Fayouni et al., 2010; Yasuda et al., 2004).

ونظراً لأن الاستحقاقات الاختيارية الكلية هي المتغير الذى يمكن ملاحظته، يواجه الباحثون مشكلة الفصل بين الاستحقاقات الاختيارية وغير الاختيارية، لذا يستند ذلك المدخل عند الفصل بين نوعى الاستحقاقات إلى وضع افتراضات بشأن السلوك الطبيعى للاستحقاقات في غياب الدوافع نحو التلاعب بالأرباح. واستناداً لتلك العوامل التفسيرية المفترضة يتم وضع نموذج لتقدير المكون غير الاختيارى من الاستحقاقات الكلية، وبالتالي يتم تحديد المكون الاختيارى من الاستحقاقات باعتباره الفرق بين الاستحقاقات الكلية والاستحقاقات غير الاختيارية (Mendes et al., 2012). ويعد نموذج Jones (1991) من أشهر النماذج المستخدمة فى تقدير الاستحقاقات الاختيارية، والذى يستخدم تحليل الانحدار كمدخل للتحكم في العوامل غير الاختيارية التي تؤثر على الاستحقاقات، وعلى وجه التحديد يتم التعبير عن وجود علاقة خطية بين الاستحقاقات الكلية والتغير في المبيعات والأصول غير المتداولة (McNichols, 2000). وكذلك نموذج Jones (1991) المعدل والذى يعتمد على التغيرات في الإيرادات النقدية بدلاً من التغيرات في إجمالي الإيرادات لأن بعض الإيرادات على الحساب قد تكون اختيارية (Stubben, 2010). ويؤخذ على ذلك المدخل أنه لا يقدم معلومات عن أي مكون من مكونات الأرباح الذى يتم إدارته (Stubben, 2010).

٨-٣-٢ مدخل الاستحقاقات الخاصة Specific Accrual Approach

يتشابه هذا المدخل مع مدخل الاستحقاقات الكلية من حيث تقسيم الاستحقاقات إلى استحقاقات إختيارية واستحقاقات غير اختيارية، إلا أنه يحاول كشف إدارة الأرباح من خلال الاختيار المحاسبى

لحساب معين مثل مصروف خسائر القروض، حيث يركز ذلك المدخل على الخصائص المميزة لصناعة معينة والتي يكون فيها استحقاقاً واحداً كبير المقدار نسبياً ويتطلب المزيد من الحكم الشخصي بشكل جوهرى (Sun and Rath, 2010). ويهدف هذا المدخل إلى وضع نموذج لسلوك كل استحقاق على وجه التحديد لتحديد المكون الاختياري وغير الاختياري من الاستحقاقات (McNicholas, 2000)، فذلك النموذج يساعد في تحليل وتتبع التغيرات التي تطرأ على حساب معين ومعرفة أسبابها (أبو الخير، ١٩٩٧).

ويتميز ذلك المدخل بأنه يُمكن من فهم المكون الاختياري بشكل أكثر سهولة ودقة، حيث يمكن الاعتماد على المعايير المحاسبية لفهم العوامل الأساسية التي يمكن أن تنعكس في حساب معين في غياب إدارة الأرباح إلا أنه يؤخذ عليه الآتي (McNichols, 2000) :-

- يجب أن يعكس الاستحقاق الخاص بشكل كبير نسبياً ممارسات إدارة الأرباح، حيث أنه إذا كان من الصعب تحديد أي الاستحقاقات يتم إدارتها، فإن مقدرة الاستحقاق الخاص في اختبار إدارة الأرباح سوف تتخفف.

- يتطلب استخدام الاستحقاق الخاص المزيد من المعرفة عن خصائص الصناعة -صناعة البنوك على سبيل المثال- والمزيد من البيانات مقارنة بمدخل الاستحقاقات الكلية.

- عدد الشركات التي يتم إدارة الاستحقاق الخاص بها قد يكون أقل مقارنة بعدد الشركات التي تستخدم مدخل الاستحقاقات الكلية، وهو ما قد يحد من إمكانية تعميم النتائج الخاصة بالدراسات المستندة إلى مدخل الاستحقاقات الخاصة.

ويرى (Stubben 2010) أن الاستحقاق الخاص المثالي يجب أن يكون عام بين مختلف

الصناعات، عرضة للاختيار الإداري ويمثل مقدار كبير من الأرباح الاختيارية المتاحة أمام الشركة.

٨-٣-٣ مدخل فحص الخصائص الإحصائية للأرباح Statistical Properties of Earnings

يهدف ذلك المدخل إلى التعرف على سلوك الأرباح عند نقطة معينة مثل الأرباح في الربع المالي السابق، لاختبار ما إذا كان تحقيق مقدار أعلى أو أقل من الأرباح مقارنة بمقدار الأرباح عند نقطة القياس المرجعي، قد تم بشكل ممدد أو بشكل وثاب يعكس ممارسات اختيارية قامت بها الإدارة (McNichols, 2000). ويتميز هذا المدخل بأنه يتيح للباحث التنبؤ بمعدل تكرار الأرباح التي يكون

من المحتمل أن تنتج عن المكون الاختياري للأرباح إلا أنه يؤخذ عليه أنه لا يوضح الحوافز المختلفة أمام الإدارة لتحقيق هدف معين من الأرباح وكيف تختلف تلك الحوافز من شركة لأخرى (McNichols, 2000).

٨-٤ مصروف خسائر القروض في القطاع المصرفي

يعد مصروف خسائر القروض من أكبر مصادر الاستحقاقات في القطاع المصرفي، وبالتالي يكون له تأثير جوهري على أرباح البنوك ومعدل كفاية رأس المال وفقاً للمتطلبات التنظيمية (Ahmed et al., 1999). حيث يسهل التركيز على القطاع المصرفي من تطوير نماذج مرتبطة بخصائص الصناعة لدراسة الاختيار المحاسبي من خلال مصروف خسائر القروض (Beatty et al., 2002). ويعكس مصروف خسائر القروض تقدير الإدارة لمستوى خسائر القروض المستقبلية المتوقعة، بحيث يتم تضمين الخسائر المستقبلية المتوقعة التي يمكن أن تحدث إذا توقف المقترض عن السداد. وبالتالي إذا كان مستوى مخصص خسائر القروض ليس على المستوى الملاءم، فهذا يعني أن رأس مال البنك سينخفض بتحقيق تلك الخسائر المتوقعة، وهو ما يشير إلى أن معدل كفاية رأس المال قد لا يكون كافياً لاستيعاب الخسائر المتوقعة (Cornett et al., 2009).

وتستخدم إدارة البنوك مصروف خسائر القروض لإدارة رأس المال وفقاً للمتطلبات التنظيمية ولتوصيل معلومات عن النتائج المستقبلية المتوقعة إلى أسواق رأس المال (Ahmed et al., 1999). كما يمكن لمديري البنوك تجنب التقرير عن انخفاض بسيط في الأرباح من خلال تخفيض قيمة مصروف خسائر القروض، أو من خلال الاعتراف بالمزيد (بالقليل) من الأرباح (الخسائر) المحققة من بيع الاستثمارات (Beatty et al., 2002).

وقد يتوافر لدى مديري البنوك معلومات خاصة عن مخاطر الائتمان في محفظة القروض، وبالتالي قد يستخدموا الحكم الشخصي في تقدير مصروف خسائر القروض، ومع الأخذ في الاعتبار عدم تماثل المعلومات سيكون من الصعب على المستثمرين، الجهات التنظيمية ومراجعي الحسابات الحصول على كافة المعلومات التي لدى إدارة البنك (Cornett et al., 2009). لذا يمكن لمديري البنوك ممارسة الاختيار المحاسبي في التأثير على توقيت الاعتراف بمصروف خسائر القروض (Wahlen, 1994)، بل ويمكنهم أيضاً التأثير على مستوى مصروف خسائر القروض، حيث يمكنهم

تخفيض مستوى مصروف خسائر القروض في السنوات ذات الأداء المالي السيء، بما يخفض من المصروفات الاجمالية ويحسن من أرباح البنك والعكس في السنوات ذات الأداء المالي الجيد (Ismail et al., 2005). وبالتالي هناك العديد من الحوافز أمام مديري البنوك لاستخدام مصروف خسائر القروض في إدارة الأرباح (Ahmed et al., 1999)، حيث أنه في ظل السلوك الانتهازي للإدارة ومع شيوع التأمين على القروض، سيقبل الدافع لدى المودعين نحو رقابة إدارة البنوك وهو ما يسمح لإدارة البنك بالقيام بالمزيد من التلاعب وإدارة الأرباح (Elleuch, 2015).

وقد يفسر مصروف خسائر القروض بواسطة السوق باعتباره إعادة تقييم للمعلومات الخاصة لدى مديري البنوك بشأن الأرباح المستقبلية المتوقعة، وذلك لأن المستثمرين يستندوا في تفسيرهم للمصروفات غير المتوقعة على التغيرات غير المتوقعة في القروض غير المنتظمة والديون المعدومة غير المتوقعة، وهي عناصر غير اختيارية متعلقة بخسائر القروض لذا قد يفسر المستثمرين زيادة مخصصات خسائر القروض على أنها أخبار سارة عن التدفقات النقدية المستقبلية وعوائد الأسهم (Wahlen, 1994).

ويرى الباحث ملاءمة استخدام مدخل الاستحقاقات الخاصة لتحقيق أهداف الدراسة الحالية، حيث يعد مصروف خسائر القروض مصدراً هاماً لإدارة الأرباح في القطاع المصرفي، نظراً لأن العديد من الدراسات السابقة قد أشارت إلى استخدام البنوك له في عمليات إدارة الأرباح (Cornett et al., 1999; Healy and Wahlen, 2009)، كما أنه أكثر عرضة للاختيار الإداري حيث أنه يمثل نسبة كبيرة من الاستحقاقات (Ahmed et al., 1999)، ويتم استخدامه لمقابلة متطلبات كفاية رأس المال وإرسال معلومات إلى أسواق المال عن توقعات المديرين بشأن الأرباح والتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة. ويرى (McNichols 2000) أن المساهمات العلمية في أدبيات إدارة الأرباح ستأتي من الاستخدام المتزايد لمدخل الاستحقاقات الخاصة.

٩-الدراسات السابقة وإشتقاق فروض البحث

يتناول ذلك البند عرض الدراسات السابقة المتعلقة بالعلاقة بين خصائص مجلس الإدارة، السيطرة العائلية، الأزمة العالمية وممارسات إدارة الأرباح (٨-١) واستناداً إلى ذلك يتم إشتقاق فروض البحث (٨-٢).

حظيت ممارسات إدارة الأرباح باهتمام العديد من الدراسات المحاسبية منذ ما يزيد عن ثلاثة عقود، وازداد ذلك الاهتمام مع حدوث الأزمات الاقتصادية وانعكاساتها السلبية على تدهور ثقة المستثمرين في جودة التقارير المالية المنشورة (Argile's-Bosch et al., 2015)، وانعكس ذلك في تزايد الأبحاث المحاسبية التي تتناول كيفية كشف ممارسات إدارة الأرباح والعوامل المفسرة (المحددات) لتلك الممارسات (عبد الفتاح، ٢٠٠٧).

استندت الدراسات السابقة في تحليلها لممارسات إدارة الأرباح إلى نظرية الوكالة، حيث يؤدي انفصال الملكية عن الإدارة إلى تصرف المدير (الوكيل) بشكل انتهازي، عن طريق زيادة منافع الشخصية على حساب الملاك (الأصيل) (Jensen and Meckling, 1976). فالإدارة ستصرف وفقاً لحافز مدفوع بالمصلحة الذاتية وتحاول إيجاد أيّ فرصة لممارسة إدارة الأرباح (Klein, 2002)، كما أن عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والملاك سيخلق حافز لدى المديرين للتقرير عن المعلومات المحاسبية التي قد تتعد عن جوهر المعاملات الاقتصادية الرئيسية، بهدف تعظيم منافعهم الخاصة على حساب الملاك والدائنين (Wang, 2006).

قدم Watts and Zimmerman (1990) ثلاثة افتراضات تم استخدامها بشكل كبير في تفسير والتنبؤ باختيارات إدارة الشركات لطرق محاسبية معينة وهي فرضية خطط الحوافز، فرضية المديونية وفرضية التكاليف السياسية. وتشير فرضية خطط الحوافز إلى أن مديري الشركات يطبقون الطرق المحاسبية التي تزيد من الدخل المفصح عنه. وتشير فرضية المديونية (الديون/الملكية) إلى أن الشركات ذات نسبة المديونية المرتفعة تفضل أن تطبق الطرق المحاسبية التي تزيد من الدخل المفصح عنه. وأخيراً تشير فرضية التكاليف السياسية إلى أن الشركات كبيرة الحجم -كمؤشر عن التكاليف السياسية- تفضل أن تطبق الطرق المحاسبية التي تخفض من الدخل المفصح عنه.

ويرى Xie et al. (2003) أنه نظراً لأن حوافز المديرين تستند إلى الأداء المالي للشركات، سيكون من مصلحة المديرين إعطاء مظهر أفضل للأداء المالي من خلال إدارة الأرباح، حيث يحصل المديرين على مكافأتهم سواء بشكل مباشر أو غير مباشر استناداً إلى الأرباح المحققة في ضوء مقياس

محدد مسبقاً، وبالتالي فإن المزج بين الإختيار المحاسبي الذي يتم ممارسته عند تحديد الأرباح المفصح عنها مع آثار تلك الأرباح على حوافز ومكافآت الإدارة يمكن أن يؤدي إلى مشاكل وكالة محتملة.

في ضوء ذلك أصبح من الهام أن يكون لدى الشركة حوكمة فعالة لحماية حقوق المستثمرين في الحصول على معلومات عادلة عن أداء الشركات، وبالتالي فإن الرقابة الفعالة بواسطة مجلس الإدارة تكون هامة في تخفيض احتمالات حدوث إدارة الأرباح، خاصة عندما تزداد دوافع الإدارة للقيام بتلك التلاعبات (Abdul Rahman and Ali, 2006). ومن هنا يأتي دور مجلس الإدارة كآلية هامة من الآليات الداخلية لحوكمة الشركات والتي تهدف إلى رقابة تصرفات الإدارة التنفيذية (Alves, 2011). ويعد مجلس الإدارة جزءاً هاماً من هيكل الشركة فهو يمثل الرابط بين المساهمين (مقدمي رأس المال) والمديرين (مستخدمي رأس المال لأغراض خلق القيمة)، فمجلس الإدارة مسئول عن رقابة جودة المعلومات المحاسبية المتضمنة في التقارير المالية، وتعد مراقبة مجلس الإدارة على التقارير المالية عملية هامة خاصة في ظل تواجد حوافز للمديرين نحو إدارة الأرباح لتضليل مستخدمي القوائم المالية (Alves, 2010). لذا تقوم آليات حوكمة الشركات الداخلية مثل مجلس الإدارة بدور هام في الحد من ممارسات إدارة الأرباح (Chen et al., 2007).

وتعد إستقلالية مجلس الإدارة، حجم مجلس الإدارة، وهيكل لجان مجلس الإدارة خصائص هامة تؤثر على فاعلية مجلس الإدارة في القيام بوظائفه الرقابية (Jensen, 1993). فمجلس الإدارة مسئول عن رقابة جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة، وبالتالي فأعضاء مجلس الإدارة يراقبون سلوك الإدارة التنفيذية كي يضمنوا أن تتوحد تصرفاتها مع مصالح الملاك، الدائنين وأى طرف آخر ذو علاقة بالشركة (Dimitropoulos and Asteriou, 2010). واستناداً لذلك اتجه البحث المحاسبي نحو دراسة أثر خصائص مجلس الإدارة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، حيث تؤثر خصائص مجلس الإدارة على سلوك الإختيار المحاسبي للإدارة التنفيذية (Jouber and Fakhfakh, 2012).

ويرى (Mohamad et al. (2012) أن فاعلية مجلس الإدارة في أداء وظيفته الرقابية ستعكس إيجاباً على جودة التقارير المالية، حيث أن مجلس الإدارة الفعال والنشط يمكن أن يحد من السلوك

الانتهازي للمديرين وبالتالي يحقق حماية أفضل للملاك، خصوصاً أن الالتزام بالمعايير المحاسبية ليس كافياً وحده للتحقق من خلو القوائم المالية من أى تلاعب (Saleh et al., 2005).

لذا تناولت العديد من الدراسات المحاسبية دراسة أثر خصائص مجلس الإدارة مثل حجم مجلس الإدارة (Abdul Rahman and Ali, 2006; Alves, 2011; Dimitropoulos and Asteriou, 2009)، إستقلالية مجلس الإدارة (Klein, 2002; Park and Shin, 2004; Xie et al., 2003)، ثنائية الأدوار (Mansor et al., 2013; Chi et al., 2015; Mohamad et al., 2012)، السيطرة العائلية (Jaggi and Tsui, 2007; Machuga and Teitel, 2009; Wang, 2006) فى الحد من ممارسات إدارة الأرباح.

فقد هدفت دراسة Cornett et al. (2009) إلى إختبار العلاقة بين حوكمة الشركات وإدارة الأرباح لعدد ٥٦ بنك من البنوك الأمريكية خلال الفترة من ١٩٩٤-٢٠٠٢. وتم قياس إدارة الأرباح من خلال مصروف خسائر القروض والمكاسب (الخسائر) المحققة على الاستثمارات. وتشير نتائج الدراسة أن إستقلالية مجلس الإدارة وحجم البنك من العوامل التى تحد من ممارسات إدارة الأرباح الموجهة نحو زيادة الدخل، كما أن ثنائية الأدوار تزيد من احتمالية انخراط الإدارة فى ممارسات إدارة الأرباح.

كما هدفت دراسة Kanagaretnan et al. (2010) إلى إختبار العلاقة بين سمعة المراجع (انتماؤه إلى أحد مكاتب المراجعة الأربعة الكبار) وتخصص المراجع فى القطاع المصرفى وانخراط إدارة البنك فى ممارسات إدارة الأرباح الموجهة نحو زيادة الدخل. وتشمل عينة الدراسة المؤسسات المصرفية فى ٢٩ دولة خلال الفترة من ١٩٩٣-٢٠٠٦. وتشير نتائج الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين انتماء مراجع الحسابات إلى أحد مكاتب المراجعة الأربعة الكبار وممارسات إدارة الأرباح، كما توجد أيضاً علاقة عكسية بين تخصص مراجع الحسابات فى القطاع المصرفى وممارسات إدارة الأرباح.

وفى دراسة Leventis and Dimitropoulos (2012) تم إختبار دور حوكمة الشركات فى سلوك إدارة الأرباح من خلال عينة تتكون من ٣١٥ مؤسسة مصرفية أمريكية مسجلة فى بورصة الأوراق المالية خلال الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٨. وتم قياس إدارة الأرباح باستخدام ثلاثة مداخل هى: مدخل التقرير عن أرباح صغيرة، الجزء الاختيارى فى مصروف خسائر القروض ومكاسب (خسائر) الاستثمارات والاستحقاقات الاختيارية الكلية. أما بالنسبة لحوكمة الشركات فتم قياسها بمؤشر يتكون من

٦٧ بنداً وفقاً لمتطلبات قانون Sarbanes-Oxley Act. وتشير نتائج الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين حوكمة الشركات وإدارة الأرباح، فالشركات ذات التصنيف المرتفع في مؤشر حوكمة الشركات أقل ميلاً نحو القيام بممارسات إدارة الأرباح.

وفي دراسة حديثة نسبياً، أختبر (Taktak and Mbarki, 2014) العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة وجودة المراجعة وممارسات إدارة الأرباح لعينة مكونة من ٧ بنوك تونسية خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٧. وتم قياس ممارسات إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات الاختيارية في مصروف خسائر القروض. وتشير نتائج الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين ثنائية الأدوار وممارسات إدارة الأرباح. وعلى خلاف المتوقع، توجد علاقة طردية بين انتماء المراجع لمكاتب المراجعة الأربعة الكبار وبين ممارسات إدارة الأرباح. أما في حالة المراجعة المشتركة بين مكتب محلي وآخر ينتمي لمكاتب المراجعة الأربعة الكبار فأن ذلك يؤثر عكسياً على ممارسات إدارة الأرباح.

يعتقد الباحث أنه بالرغم من تعدد الدراسات التي تتناول ممارسات إدارة الأرباح في القطاع غير المالي نجد أنه ما زال هناك ندرة في الدراسات التي تبحث في محددات إدارة الأرباح في القطاع المصرفي (Leventis and Dimitropoulos, 2012)، كما أنه لم يتم تناول محددات إدارة الأرباح في الدول النامية بشكل كاف مقارنة بالدول المتقدمة، إضافة إلى ندرة الدراسات التي تتناول ممارسات إدارة الأرباح أثناء الأزمات الاقتصادية، وهو ما سيجاول الباحث القيام به بهدف التصدي لأحدى الفجوات البحثية الهامة في أدبيات إدارة الأرباح.

٩-٢ إشتقاق فروض البحث

استناداً إلى الدراسات السابقة والإطار النظري لنظرية الوكالة سيتم إشتقاق عدد من الفروض لاختبار العلاقة بين إستقلالية مجلس الإدارة، حجم مجلس الإدارة، ثنائية الأدوار، السيطرة العائلية والتفاعل بين ثنائية الأدوار والسيطرة العائلية وممارسات إدارة الأرباح. كما سيتم إشتقاق فرض بخصوص ممارسات إدارة الأرباح أثناء الأزمة المالية العالمية والسنوات التالية لها وذلك على النحو التالي: -

٩-٢-١ إستقلالية مجلس الإدارة Board of Directors Independence

تعد إستقلالية مجلس الإدارة أحد آليات حوكمة الشركات لتخفيض تعارض المصالح بين الملاك (الأصيل) والمديرين (الوكيل) من ناحية، وبين الملاك أصحاب حصة الأغلبية والملاك أصحاب حصة الأقلية من ناحية أخرى (Machuga and Teitel, 2009). حيث تشير نظرية الوكالة إلى أن المديرين المستقلين قد يساعدوا مجلس الإدارة أن يكون أكثر فاعلية فيما يتعلق بوظائف الرقابة (Jaggi and Tsui, 2007; Mohamad et al., 2012)، نظراً لخبراتهم المتخصصة وإستقلاليتهم، وهو ما يمكنهم من إسداء المشورة والنصح (Chen et al., 2007; Cornett et al., 2009; Roodposthi and Chasmi, 2011). وبالتالي يقل احتمال تواطئهم مع الإدارة التنفيذية ويساعدوا على تخفيض مشاكل الوكالة (Peasnell et al., 2000). فالمديرون المستقلون أكثر حرصاً على القيام بوظيفتهم الرقابية نظراً لأن بناء سمعتهم التنافسية في سوق العمل كخبراء في رقابة الإدارة يعتمد على نجاحهم في أداء تلك الوظيفة (Jensen, 1993).

ويرى Klein (2002) أن تعيين المديرين المستقلين في مجلس الإدارة يعد آلية فعالة من آليات الحوكمة لتخفيض مشاكل الوكالة وزيادة جودة التقارير المالية، حيث تشير الدراسات المحاسبية إلى أن المدير المستقل لديه القدرات اللازمة للحد من اكتشاف ممارسات إدارة الأرباح لما لديه من معرفة جيدة بقضايا التقارير المالية (Peasnell et al., 2000)، كما أن المدير المستقل لديه القدرة على مقاومة ضغوط إدارة الشركة للتلاعب في الأرباح ولديه القدرة على مراقبة عملية إعداد التقارير المالية (Banderlipe, 2009; Machuga and Teitel, 2009).

وبالتالي فإن وجود أعضاء مجلس الإدارة المستقلين سوف يقلل من فرص قيام الإدارة بإدارة الأرباح، بل أن المديرين المستقلين قد يعملوا على تخفيض الاستحقاقات الموجهة نحو زيادة الدخل لأنها تزيد من احتمالات الإفلاس في المستقبل (Park and Shin, 2009). وبالتالي كلما زاد عدد المديرين المستقلين كلما زادت احتمالية ارتفاع جودة التقارير المالية (Dimitropoulos and Asteriou, 2010; Prencipe and Bar-Yosef, 2011). وبناء على العرض السابق يمكن إشتقاق الفرض التالي: -

الفرض البديل الأول: توجد علاقة عكسية بين إستقلالية مجلس الإدارة وممارسات إدارة الأرباح في البنوك التجارية اللبنانية.

٩-٢-٢ حجم مجلس الإدارة Board Size

يعد حجم مجلس الإدارة أحد الخصائص المؤثرة على فاعلية مجلس الإدارة في الرقابة على الإدارة التنفيذية (Jensen, 1993). وتشير أدبيات البحث المحاسبى إلى أنه يوجد وجهتى نظر بخصوص العلاقة بين حجم مجلس الإدارة وممارسات إدارة الأرباح (Taktak and Mbarki, 2014). فمن جهة، يرى (Banderilipe (2007 أن عدد الأعضاء في مجلس الإدارة لابد وأن يكون كبيراً بدرجة كافية ليقوم بمهامه الرقابية بشكل فعال. فمجلس الإدارة كبير الحجم يتمتع بتنوع الخبرات الإدارية والمحاسبية لأعضائه (Peasnell et al., 2000)، ويؤدى ذلك التنوع في الخبرات إلى قيام مجلس الإدارة بالرقابة الفعالة على أداء الإدارة التنفيذية وهو ما يخفض من احتمالات حدوث إدارة الأرباح (Abdul Rahman and Ali, 2006; Xie et al., 2003).

ومن جهة أخرى يعتقد (Jensen (1993 أن مجلس الإدارة كبير الحجم يكون أقل كفاءة في تحقيق التنسيق والتواصل واتخاذ القرارات، فكلما زاد حجم مجلس الإدارة كلما توزعت الوظائف الرقابية على عدد أكبر من الأعضاء وهو ما يضعف التنسيق بينهم (Vafeas, 2000). أيضاً كلما زاد حجم مجلس الإدارة كلما زادت احتمالية ببطء اتخاذ القرارات وضعف المناقشات المفيدة داخل مجلس الإدارة (Yermack, 1996)، وكلما زادت سيطرة المدير التنفيذي على مجلس الإدارة، وهو ما يؤدى بدوره إلى تخفيض كفاءة الرقابة على الإدارة التنفيذية (Banderilipe, 2007)، وبالتالي تزداد محاولة المديرين تعظيم منافعهم الشخصية من خلال قيامهم بممارسات إدارة الأرباح (Taktak and Mbarki, 2015). وفى ذات السياق يشير (Dimitropoulos and Asteriou (2010 إلى أن مجالس الإدارة صغيرة الحجم أكثر كفاءة مقارنة بمجالس الإدارة كبيرة الحجم، بسبب تميزها بمستوى أعلى من التنسيق بين الأعضاء وفاعلية الإتصال بينهم، وانخفاض احتمالات تفضيل المصلحة الشخصية على مصالح الغير. ويؤكد (Alves (2011 أن مجلس الإدارة صغير الحجم سوف يكون فعالاً في مراقبة إعداد التقارير المالية، حيث أن كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة سوف يكون قادراً على القيام بمسئوليته بشكل أفضل، وبالتالي يستطيع مراقبة عملية إدارة الأرباح بسبب جودة المناقشات للأرقام الواردة بالتقارير المالية بين عدد صغير من الأعضاء. واستناداً إلى العرض السابق ومع وجود وجهتى نظر متعارضتين بخصوص تأثير حجم مجلس الإدارة على ممارسات إدارة الأرباح فإنه يمكن إشتقاق الفرض التالى: -

الفرض البديل الثاني: توجد علاقة بين حجم مجلس الإدارة وممارسات إدارة الأرباح فى البنوك التجارية اللبنانية.

٩-٢-٣ ثنائية الأدوار Role Duality

تشير نظرية الوكالة إلى ضرورة وجود أشخاص مختلفين على رأس وظيفة اتخاذ القرار (المدير التنفيذي) ووظيفة رقابة القرار (رئيس مجلس الإدارة)، حيث يحد ذلك من سيطرة المدير التنفيذي على مجلس الإدارة (Jensen, 1993). يقوم رئيس مجلس الإدارة بإدارة مجموعات العمل داخل المجلس، والإشراف على عملية التوظيف وإنهاء العمل وتقييم الأداء وتحديد حوافز الإدارة التنفيذية، لذا فإنه من الهام أن يتم الفصل بين مركزى رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي من أجل أن يصبح مجلس الإدارة أداة رقابية فعالة (Prencipe and Bar-Yosef, 2011)، فذلك الفصل بين الأدوار سيزيد من فاعلية آليات الرقابة داخل الشركة، بحيث لا يستحوذ شخص واحد بسلطة اتخاذ القرارات بشكل منفرد (Chen et al., 2007). ويحظى رئيس مجلس الإدارة بسلطة قوية على مجلس الإدارة، حيث يضع أجندة المجلس ويدير لقاءات مجلس الإدارة، وبالتالي فإن ثنائية الأدوار داخل مجلس الإدارة تهدد إستقلالية مجلس الإدارة (Roodpousthi and Chashmi, 2011). وتسمح ثنائية الأدوار أن يعيق المدير التنفيذى إتاحة المعلومات إلى أعضاء مجلس الإدارة، وهو ما يحد من الرقابة الفعالة لمجلس الإدارة على الإدارة التنفيذية، وبناء عليه تقترح العديد من قواعد وتوصيات حوكمة الشركات ضرورة الفصل بين الأدوار داخل مجلس الإدارة (Roodpousthi and Chashmi, 2011).

إن الفصل بين الأدوار داخل مجلس الإدارة سيخفض من مشاكل الوكالة ويعمل على التناغم بين مصالح الملاك والإدارة (Panderlipe, 2007)، كما أنه يدعم من إستقلالية مجلس الإدارة ويحد من سيطرة المدير التنفيذي على مجلس الإدارة (Taktak and Mbarki, 2015; Joubert and Fakhfakh, 2012). وترتبط ثنائية الأدوار بمستويات مرتفعة من إدارة الأرباح (Cornett et al., 2009; Mohamad et al., 2012)، حيث تؤدي ثنائية الأدوار إلى تدهور فاعلية وظيفة الرقابة على إدارة الأرباح، نظراً لوجود حرية أكبر أمام المدير التنفيذي لممارسة الإختيار المحاسبى وبالتالي ممارسة التلاعب بالتقارير المالية (Saleh et al., 2005). ويرى Klein (2002) أن الزيادة المفرطة في

سلطات المدير التنفيذي على مجلس الإدارة سوف تمكنه من ممارسة إدارة الأرباح. استناداً إلى العرض السابق يمكن إشتقاق الفرض التالي: -

الفرض البديل الثالث: توجد علاقة عكسية بين ثنائية الأدوار في مجلس الإدارة وممارسات إدارة الأرباح في البنوك التجارية اللبنانية.

Family Control ٩-٢-٤ السيطرة العائلية

تختلف مشاكل الوكالة في الشركات العائلية عن مثيلاتها في الشركات غير العائلية، حيث يؤدي تركيز الملكية في الشركات العائلية إلى تدنية تعارض المصالح التقليدي بين الأصيل والوكيل، لينشأ بدلاً منه تعارض المصالح بين الأصيل والأصيل، حيث ترغب الأغلبية المسيطرة في تحقيق مصالحها على حساب المساهمين ذوى الأقلية (Cheng, 2014; Chi et al., 2015). وبالتالي يوجد أثرين متعارضين نظر بخصوص تأثير السيطرة العائلية على ممارسات إدارة الأرباح وهما أثر الدفاع عن المصالح الشخصية وأثر إتحاد المصالح الشخصية، وسيتم تناول ذلك الأثرين على النحو التالي: -

Entrenchment Effect ٩-٢-٤-١ أثر الدفاع عن المصالح الشخصية

يشير ذلك الأثر إلى وجهة النظر التقليدية بأن الشركات العائلية أقل فاعلية رقابية، لأن تركيز الملكية سيخلق حافز للملاك ذوى الأغلبية للسيطرة على الشركة واستنزاف ثروات الملاك ذوى الأقلية (Chi et al., 2015). فقد يحصل أعضاء العائلة المسيطرة على الوظائف الهامة في فريق الإدارة التنفيذية وفي مجلس الإدارة، كما يحصل أعضاء العائلة المسيطرة على العديد من المنافع على حساب المساهمين الآخرين ذوى الأقلية، وبالتالي يتوقع أثر الدفاع عن المصالح الشخصية أن تفصح الشركات العائلية عن أرباح ذات جودة منخفضة، وأن تقوم بإدارة الأرباح بما يحقق المصالح الخاصة للعائلة المسيطرة (Machiga and Teitel, 2009; Siregarand and Utama, 2008; Wang, 2006). حيث يتم استخدام إدارة الأرباح لتضليل مستخدمى التقارير المالية وإخفاء النشاط الانتهازي الذي يتم بواسطة العائلة المسيطرة للضرر بحملة الأسهم من الأقلية (Prencipe and Bar-Yosef, 2011).

يشير ذلك الأثر إلى إتحاد مصالح العائلة المسيطرة مع مصالح المساهمين الآخرين ذوي الأقلية، بسبب أن العائلة المؤسسة تمتلك نسبة كبيرة من الأسهم في الشركة وتستثمرها لفترة زمنية طويلة نسبياً، كما يطلب مستخدمي القوائم المالية - خصوصاً إذا شكوا بوجود أثر الدفاع عن المصالح الخاصة من قبل العائلة المسيطرة - زيادة جودة الأرباح المفصح عنها في التقارير المالية لحماية استثماراتهم ومصالحهم الخاصة، وبالتالي قد يكون لدى العائلة المسيطرة الحافز نحو توفير أرباح محاسبية مرتفعة الجودة لحماية سمعة العائلة وتحسين الأداء طويل الأجل للشركة (Chen 2014; Chi et al., 2015; Machuga and Teitel, 2009; Wang, 2006)، كما تزداد رغبة العائلة المسيطرة في معرفة الكيفية التي تدار بها أعمالهم بل والمشاركة في إدارتها والحد من القرارات الانتهازية للمديرين، خاصة مع تميز استثماراتهم بعدم التنوع وطول المدى الزمني مقارنة بباقي الملاك، وعليه فإنه يتوقع في مثل تلك الظروف أن يقل حافز المديرين للقيام بإدارة الأرباح لانقضاء السلوك الانتهازى للضرر بالملاك (Prencipe and Bar-Yosef, 2011)، خصوصاً وأن ثروة العائلة المسيطرة أصبحت مرتبطة بقيمة الشركة (Wang, 2006). وبالتالي إذا عكست السيطرة العائلية هيكل تنظيمي كفاء فإن الشركات العائلية ستحد من السلوك الانتهازى لإدارة الأرباح (Siregarand and Utama, 2008).

ونظراً لأن أثر الدفاع عن المصالح الشخصية وأثر إتحاد المصالح يعمل في اتجاهين معاكسين فإن الأثر النهائي على إدارة الأرباح غير مؤكد (Prencipe and Bar-Yosef, 2011)، لذا سيتم اشتقاق الفرض التالي: -

الفرض البديل الرابع: توجد علاقة بين السيطرة العائلية وممارسات إدارة الأرباح في البنوك التجارية اللبنانية.

٥-٢-٩ التفاعل بين السيطرة العائلية وثنائية الأدوار Interaction between Family

Control and Role Duality

يعتقد (Prencipe and Bar-Yosef (2011 أنه عندما يتأثر تعيين المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة بالعائلة المسيطرة، فإن الفصل الظاهري بين المركزين لا يؤدي بالضرورة إلى فصل حقيقي في الأدوار، ويكون ذلك جلياً أيضاً عندما يكون هناك ثنائية في الأدوار أو يتم شغل أحد

المركزين من قبل أفراد العائلة المسيطرة، حيث أن غياب مثل ذلك الفصل في الأدوار قد يؤدي إلى تواطؤ وبالتالي انخفاض رقابة مجلس الإدارة على قرارات العائلة المهيمنة وازدياد احتمالات حدوث إدارة للأرباح. ويؤيد (Chi el al. (2015 ذلك الطرح حيث تشير نتائج تلك الدراسة إلى أن التفاعل بين ثنائية الأدوار والسيطرة العائلية يزيد من ممارسات إدارة الأرباح إلا أن (Wang (2006 خلص إلى نتيجة معاكسة. ولم يتم اختبار تلك العلاقة بشكل كاف في أدبيات إدارة الأرباح. وعليه يمكن إشتقاق الفرض التالي: -

الفرض البديل الخامس: توجد علاقة عكسية بين التفاعل بين السيطرة العائلية وثنائية الأدوار وممارسات إدارة الأرباح في البنوك التجارية اللبنانية.

٦-٢-٩ الأزمة المالية العالمية Golbal Financial Crisis

تلقت إدارة الأرباح المزيد من الاهتمام من قبل الباحثين وقد ترجم ذلك في وجود العديد من الدراسات المهمة بمحددات إدارة الأرباح، إلا أن الخاصية المشتركة بين تلك الدراسات هو عدم أخذها في الاعتبار البيئة الاقتصادية الكلية للشركة، أو بمعنى آخر افتراض ثبات الظروف الاقتصادية أو افتراض عدم تأثيرها على دوافع إدارة الأرباح، بالرغم من أن التغيرات الحادة في الظروف الاقتصادية سيكون لها تأثير على توجه الشركة نحو إدارة الأرباح (Argile's-Bosch et al., 2015; Filip and Raffournier, 2014). وتمثل الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ فترة أحداث اقتصادية تمكن من تحليل إدارة الأرباح مع الأخذ في الاعتبار الظروف الاقتصادية المحيطة.

هناك العديد من الأسباب التي تشير إلى أن ممارسة إدارة الأرباح ستكون أعلى في أوقات الأزمات الاقتصادية بسبب تعرض الشركات لظروف عدم التأكد. ففي وقت الأزمات الاقتصادية قد تقوم الشركات بالمزيد من ممارسات إدارة الأرباح الموجهة نحو زيادة الدخل لمقابلة التأثيرات العكسية للأزمة الاقتصادية على الأرباح المفصح عنها بالقوائم المالية (Latridis and Dimitras, 2013)، أو لتجنب انخفاض أسعار الأسهم (Ahmed-Zaluki et al., 2011)، أو لتخفيض احتمالات الخروج على شروط المديونية (DeFond and Jiambalvo, 1994). ويرى (Latridis and Dimitras (2013 أن الشركات في ظل الأزمات الاقتصادية سوف تلجأ إلى إدارة الأرباح بغرض تدعيم مراكزها المالية وللمحد من الآثار العكسية للعسر المالي حتى وإن كانت تراجع بواسطة مكاتب المراجعة الكبار، فالعديد

من الشركات العملاقة التي تم انهيارها كانت تراجع بواسطة مكاتب المراجعة الكبار (عبد الفتاح، ٢٠٠٧). وقد تقوم الحكومات بتقديم مخصصات ضخمة للبنوك وقت الأزمات الاقتصادية لمساعدة الشركات المتعثرة (Filip and Raffournier, 2014)، لذا قد تقوم الشركات بالمزيد من ممارسات إدارة الأرباح الموجهة نحو تخفيض الدخل أثناء مفاوضات إعادة هيكلة الديون، بغرض التمكن من الحصول على الدعم الحكومي أو الإستفادة من تحسين شروط الاقتراض (Saleh and Ahmed, 2005).

ومن جهة أخرى، هناك العديد من الأسباب التي تشير إلى أن ممارسة إدارة الأرباح سوف تكون أقل في أوقات الأزمات الاقتصادية، فعلى سبيل المثال يرى (Filip and Raffournier 2014) أنه خلال فترات الأزمات الاقتصادية فإن أسواق المال يكون لديها قدرة أكبر على تحمل الأداء السيء للشركات، كما ترتفع مخاطر التقاضي خلال فترات الأزمات الاقتصادية وهو ما لا يشجع الشركات على القيام بممارسة إدارة الأرباح. ويؤيد (Arthur et al. 2015) ذلك الطرح حيث أن انخفاض ثقة المستثمرين وانخفاض سيولة الأسواق المالية خلال الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨، قد دفع المديرين نحو زيادة جودة الأرباح المحاسبية عن طريق تخفيض ممارسات إدارة الأرباح في محاولة لاستعادة ثقة المستثمرين وتخفيض الآثار السلبية للكساد الإقتصادي.

وجاءت نتائج الدراسات التجريبية مؤيدة لكلا وجهتي النظر، فمن جهة تشير دراسة -Ahmed (2011) Zaluki et al. إلى أن الشركات الماليزية تتبع ممارسات إدارة الأرباح الموجهة نحو زيادة الدخل في السنوات التي يتم فيها طرح الأسهم للاكتتاب العام، بغرض زيادة حصيلة الطرح العام وخاصة إذا تم الطرح العام خلال سنوات الأزمة المالية الآسيوية ١٩٩٧-١٩٩٨. وفي نفس السياق تشير دراسة (Latridis and Dimitras 2013) والتي درست تأثير الأزمات الاقتصادية على إدارة الأرباح من خلال فحص الاستحقاقات الاختيارية لعدد ٧٨٩ شركة غير مالية تعمل في ٥ دول أوروبية- إلى أن الشركات الأوروبية محل الدراسة تمارس المزيد من ممارسات إدارة الأرباح خلال فترة الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ مقارنة بالفترة قبل الأزمة المالية العالمية، حيث ارتفعت الاستحقاقات الاختيارية بشكل معنوي في فترة الأزمة المالية العالمية مقارنة بالفترة قبل الأزمة المالية العالمية. بينما تتفق دراستي Filip (2014) and Raffournier و (Arthur et al. 2015) أن الشركات الأوروبية تمارس إدارة الأرباح

بشكل أقل أثناء الأزمة المالية العالمية مقارنة بالفترة قبل الأزمة المالية العالمية. وبناء على العرض السابق يمكن إشتقاق الفرض التالي: -

الفرض البديل السادس: تختلف ممارسات إدارة الأرباح فى البنوك التجارية اللبنانية أثناء الأزمة المالية العالمية (٢٠٠٨-٢٠٠٩) عنها فى السنوات التالية للأزمة المالية العالمية (٢٠١٠-٢٠١٢).

١٠- منهجية الدراسة التطبيقية

يتناول ذلك البند كيفية تحديد مجتمع الدراسة (١٠-١) وكذلك قياس متغيرات البحث: المتغير التابع والمتغيرات المستقلة (١٠٩-٢).

١٠-١ مجتمع الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة فى البنوك التجارية اللبنانية المسجلة لدى مصرف لبنان خلال الفترة من ٢٠٠٨-٢٠١٢ حيث تم استبعاد البنوك التجارية التى تقع تحت سيطرة عربية أو أجنبية مع مراعاة عمليات الاستحواذ والاندماج التى تمت خلال تلك الفترة. وتم اختيار فترة الدراسة لتغطى الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٢، حتى يتمكن الباحث من اختبار ممارسات إدارة الأرباح أثناء وبعد الأزمة المالية العالمية، مضيفاً بذلك إلى الأدبيات المحاسبية التى تفقر إلى دراسة ممارسات إدارة الأرباح خلال فترات الأزمات الاقتصادية (Arthur et al., 2015; Filip and Raffournier, 2014). ويظهر مجتمع الدراسة على النحو التالى (جدول (١)):-

جدول (١): مجتمع الدراسة

السنة	عدد البنوك التجارية اللبنانية
٢٠٠٨	٣٦
٢٠٠٩	٣٦
٢٠١٠	٣٦
٢٠١١	٣٤
٢٠١٢	٣١
الإجمالى	١٧٣

وتم الحصول على كافة البيانات المتعلقة بالقوائم المالية للبنوك التجارية اللبنانية لأغراض تقدير الجزء غير الاختياري في مصروف خسائر القروض، حجم مجلس الإدارة، عدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين، ثنائية الأدوار، والسيطرة العائلية والتفاعل بين ثنائية الأدوار والسيطرة العائلية من إصدارات إتحاد مصارف لبنان وإصدارات مؤسسة Bank Data.

١٠-٢ قياس متغيرات البحث

استناداً إلى الدراسات السابقة سيتم إختبار العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة، السيطرة العائلية، التفاعل بين ثنائية الأدوار والسيطرة العائلية والأزمة المالية العالمية وإدارة الأرباح من خلال استخدام مدخل ثنائي الخطوات حيث (Cornett et al., 2009; Kanagaretnam et al., 2010; Leventis and Dimitropoulos, 2012):

أُيتم تقدير الاستحقاقات غير الاختيارية (العادية) في مصروف خسائر القروض عن طريق استخدام تحليل الانحدار بحيث يكون مصروف خسائر القروض متغيراً تابعاً وإجمالي الأصول، إجمالي القروض غير المنتظمة، مخصص خسائر القروض ونوعية القروض كمتغيرات مستقلة. وتعتبر بواقي الانحدار (e_{it}) من تلك المعادلة عن الاستحقاقات الإختيارية (غير العادية). وتستخدم الدراسة الحالية نموذج Leventis and Beatty et al. (2002) والذي استخدمته دراستي (Cornett et al. (2009) و Leventis and Dimitropoulos (2012) ويظهر النموذج على النحو التالي: -

$$LOSS_{it} = a_t + b_1LnTA_{it} + b_2NPL_{it} + b_3LLR_{it} + b_4LOANRET_{it} + b_5LOANSME_{it} + b_6LOANCORP_{it} + b_7LOANHOUS_{it} + b_8LOANPUB_{it} + b_9LOANSEC_{it} + b_{10}LOANOTHR_{it} + e_{it}$$

حيث: -

- LOSS : يعبر عن مصروف خسائر القروض مقسوماً على إجمالي القروض.
- LnTA : يعبر عن اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول.
- NPL : يعبر عن نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض.
- LLR : يعبر نسبة مخصص خسائر القروض إلى إجمالي القروض.
- LOANRET : يعبر عن نسبة قروض التجزئة إلى إجمالي القروض.
- LOANSME : يعبر عن نسبة القروض لقطاع المشروعات متوسطة وصغيرة الحجم إلى إجمالي

القروض.

LOANCORP : يعبر عن نسبة قروض الشركات إلى إجمالي القروض.

LOANHOUS : يعبر عن نسبة قروض الاسكان إلى إجمالي القروض.

LOANPUB : يعبر عن نسبة القروض إلى القطاع الحكومي إلى إجمالي القروض.

LOANSEC : يعبر عن نسبة القروض المضمونة إلى إجمالي القروض.

LOANOTHR : يعبر عن نسبة القروض الأخرى إلى إجمالي القروض.

a : تعبر عن ثابت نموذج الإنحدار.

b : تعبر عن معاملات نموذج الإنحدار.

e : تعبر عن بواقي نموذج الإنحدار.

وتم تضمين الأنواع المختلفة من القروض عند تقدير المكون الاختياري من مصروف خسائر القروض لأنه من المتوقع أن تؤثر خصائص محفظة القروض على مصروف خسائر القروض (Beatty et al., 2002)، حيث تتضمن الأنواع المختلفة من القروض مخاطر إئتمان مختلفة، وبالتالي فهي تساعد على أن يعكس مصروف خسائر القروض الاختلافات المتوقعة في خسائر القروض لمختلف القروض ذات مخاطر عدم السداد المختلفة (Wahlen, 1994).

ب- يتم اختبار العلاقة بين إستقلالية مجلس الإدارة، حجم مجلس الإدارة، ثنائية الأدوار، السيطرة العائلية، التفاعل بين ثنائية الأدوار والسيطرة العائلية والأزمة المالية العالمية وبين القيم المطلقة للاستحقاقات غير الاختيارية كمؤشر عن إدارة الأرباح (|EM|). وتم استخدام القيم المطلقة للاستحقاقات الاختيارية لأن التركيز في ذلك البحث ينصب على تحليل ممارسات إدارة الأرباح ذاتها، بغض النظر عما إذا كانت ممارسات إدارة الأرباح موجهة نحو زيادة الدخل أو موجهة نحو تخفيض الدخل (Dimitropoulos and Asteriou, 2010; Jiang et al., 2008; Klien, 2002; Prencipe and Bar-Yosef, 2011; Wang, 2006). كما سيتضمن نموذج الدراسة كلا من حجم البنك والمراجعة المشتركة كمتغيرات رقابية.

يرى Cornett et al. (2009) أن لحجم البنك دوراً في التأثير على سلوك الاختيار المحاسبي لإدارة البنك، فالبنوك كبيرة الحجم من المحتمل أن تخضع للمزيد من الرقابة بواسطة الجهات التنظيمية بهدف المحافظة على سلامة وأمان النظام المصرفي، وعليه فإن البنوك كبيرة الحجم ستكون أقل احتمالاً لأن تتخرب في ممارسات إدارة الأرباح. وتستند وجهة النظر تلك إلى فرضية التكاليف السياسية التي

تشير إلى تعرض الشركات كبيرة الحجم للمزيد من التكاليف السياسية والمزيد من رقابة وسائل الإعلام والأطراف أصحاب المصالح مما يقلل من احتمالات انخراطها في ممارسات إدارة الأرباح (Watts and Zimmerman, 1990).

أما بالنسبة للمراجعة المشتركة، يرى (Piot and Janin (2007) أن المراجعة المشتركة تمكن من الرقابة المتبادلة على إجراءات المراجعة، كما أنها تدعم استقلال المراجع بشكل جيد بما يؤدي إلى تدنية الضغوط التي يواجهها المراجع من قبل إدارة الشركة محل المراجعة. وتشير Taktak and Mbarki (2014) أن المراجعة المشتركة تعمل بشكل ملائم إذا كان أحد المراجعين على الأقل ينتمي إلى أحد مكاتب المراجعة الأربعة الكبار.

ويظهر نموذج الانحدار على النحو التالي: -

$$|EM_{it}| = a_t + b_1BIND_{it} + b_2INDEX_{it} + b_3BSIZE_{it} + b_4DUAL_{it} + b_5FAM_{it} + b_6FAMEX_{it} + b_7FAMDUAL_{it} + b_8YEAR_{it} + b_9TA_{it} + b_{10}AUDITOR_{it} + e_{it}$$

حيث: -

- |EM|** : القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية كمؤشر عن إدارة الأرباح.
- BIND** : يعبر عن إستقلالية مجلس الإدارة، ويتم قياس ذلك المتغير عن طريق نسبة أعضاء مجلس الإدارة المستقلين إلى إجمالي عدد أعضاء مجلس الإدارة (Abdul Rahman and Ali, 2006; Dimitropoulos and Asteriou, 2010).
- INDEX** : يعبر عن إستقلالية مجلس الإدارة، ويتم قياس ذلك المتغير عن طريق متغير ثنائي يأخذ القيمة واحد في حالة وجود عضو مستقل في مجلس الإدارة ويأخذ القيمة صفر عدا ذلك (Chen et al., 2007).
- BSIZE** : يعبر عن حجم مجلس الإدارة، ويتم قياس ذلك المتغير عن طريق عدد أعضاء مجلس الإدارة (Abdul Rahman and Ali, 2006; Dimitropoulos and Asteriou, 2010).
- DUAL** : يعبر عن ثنائية الأدوار، ويتم قياس ذلك المتغير عن طريق متغير ثنائي يأخذ القيمة واحد في حالة كون رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي نفس الشخص ويأخذ القيمة صفر عدا ذلك (Abdul Rahman and Ali, 2006; Chi et al., 2015).
- FAM** : يعبر عن السيطرة العائلية، ويتم قياس ذلك المتغير بنسبة عدد أعضاء

مجلس الإدارة من نفس العائلة إلى إجمالي عدد أعضاء مجلس الإدارة (Ho and Wong, 2001).

FAMEX : يعبر عن السيطرة العائلية، ويتم قياس ذلك المتغير عن طريق متغير ثنائي يأخذ القيمة واحد في حالة وجود أكثر من عضو من نفس العائلة كأعضاء في مجلس الإدارة ويأخذ القيمة صفر عدا ذلك (Mansor et al., 2013; Chi et al., 2015; Wang, 2006).

FAMDUAL : يعبر عن التفاعل بين السيطرة العائلية وثنائية الأدوار، ويتم قياس ذلك المتغير عن طريق متغير ثنائي يأخذ القيمة واحد إذا كان رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي من العائلة المسيطرة ويأخذ القيمة صفر عدا ذلك (Wang, 2006).

YEAR : يعبر عن الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨، ويتم قياس ذلك المتغير عن طريق متغير ثنائي يأخذ القيمة واحد للسنوات ٢٠١٠-٢٠١٢ ويأخذ القيمة صفر للسنوات ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (Jiang et al., 2008; Koh, 2003).

TA : يعبر عن حجم البنك. ويتم قياس ذلك المتغير عن طريق إجمالي الأصول (Kanagaretnam et al., 2010; Leventis and Dimitropoulos, 2012).

AUDITOR : يعبر عن مراجع الحسابات الخارجى. حيث يأخذ المتغير قيمة واحد في حال مراجعة البنك بواسطة مراجع حسابات واحد فقط ويأخذ القيمة اثنين في حال مراجعة البنك بواسطة أكثر من مراجع خارجى (Taktak and Mbarki, 2014).

a : تعبر عن ثابت نموذج الإنحدار.

b : تعبر عن معاملات نموذج الإنحدار.

e : تعبر عن بواقي نموذج الإنحدار.

١١- تحليل نتائج التحليل الإحصائى

١١-١ تحليل نتائج الإحصاء الوصفى

يوضح جدول (٢) و(٣) بعض الإحصاءات الوصفية عن متغيرات البحث، حيث تشير تلك

الإحصاءات إلى مايلى:

تبلغ قيمة الاستحقاقات الاختيارية ٠,٥١% من إجمالي قيمة محفظة القروض ويبلغ الحد

الأقصى ١١,٥٨% والحد الأدنى -٣٧,٢٩%، ويبلغ متوسط الاستحقاقات الاختيارية خلال الأزمة

المالية العالمية - ٠,٠٧١% وهو أكبر من متوسط الاستحقاقات الاختيارية في الفترة التالية للأزمة المالية العالمية والذي يبلغ ٠,٠٥%. ويشير ذلك -إذا أخذنا في الاعتبار انخفاض الانحراف المعياري- إلى احتمالية زيادة ممارسات إدارة الأرباح من قبل البنوك التجارية اللبنانية خلال الأزمة المالية العالمية مقارنة بالفترة التالية للأزمة المالية العالمية.

يتكون مجلس الإدارة في المتوسط من ٨ أعضاء بحد أدنى ٣ أعضاء وحد أقصى ١٢ عضو، إلا أنه من الواضح أن حجم مجلس الإدارة أكبر في الفترة التالية للأزمة المالية العالمية -بمتوسط ٨ أعضاء- مقارنة بالفترة أثناء الأزمة المالية العالمية - بمتوسط ٧ أعضاء. كما تبلغ نسبة الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة ٩,٢٦% بحد أقصى ٤٠% وبحد أدنى صفر%، وهي نسبة ليست بالمرتفعة. إلا أنه من الملاحظ أن هناك اتجاهاً نحو زيادة نسبة الأعضاء المستقلين في الفترة بعد الأزمة المالية العالمية (٨,٥٧%) مقارنة بالفترة قبل الأزمة المالية العالمية (٧,١٨%).

كما تبلغ نسبة العضوية العائلية في مجلس الإدارة في المتوسط نحو ٢٤,٤٥% بحد أقصى ٦٧% وحد أدنى صفر%، ولا تختلف تلك النسبة كثيراً خلال الفترة أثناء وبعد الأزمة المالية العالمية، حيث يمثل النمط العائلي أحد أنماط ممارسة الأعمال السائدة في المجتمع اللبناني حتى في القطاع المصرفي. ويبلغ متوسط حجم الأصول نحو ٣٥٥٩,٥٦ مليون دولار أمريكي وقد زاد بشكل كبير في الفترة التالية للأزمة المالية العالمية (٤٠٥٩,٢ مليون دولار أمريكي) مقارنة بالفترة قبل الأزمة المالية العالمية (٢٨٥٨,٧ مليون دولار أمريكي)، ويشير ارتفاع قيمة الانحراف المعياري إلى التفاوت الكبير في حجم أصول البنوك التجارية اللبنانية.

جدول (٢): الإحصاءات الوصفية للمتغيرات الكمية خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢

الانحراف المعياري	الحد الأدنى	الحد الأقصى	الوسط	المتغير
٣,٤%	٣٧,٢٩-%	١١,٥٨%	٠,٥١%	الاستحقاقات الاختيارية (EM)
٣,٠٨%	٠%	٣٧%	١,١٩%	القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية (EM)
٢,٣٦	٣	١٢	٧,٧١	حجم مجلس الإدارة (BSIZE)
٨,٤٦%	٠%	٤٠%	٩,٢٦%	نسبة أعضاء مجلس الإدارة المستقلين (BIND)
١٩,٩٢%	٠%	٦٧%	٢٤,٤٥%	نسبة العضوية العائلية في مجلس الإدارة (FAM)

٥٠٥٨,٤٨	٣٦,٣٧	٢٥٠٥١,١٦	٣٥٥٩,٥٦	حجم الأصول (مليون دولار امريكي) (TA)
---------	-------	----------	---------	--------------------------------------

جدول (٣): الإحصاءات الوصفية للمتغيرات الكمية خلال الفترة أثناء الأزمة المالية العالمية (٢٠٠٨-٢٠٠٩) والفترة التالية للأزمة المالية العالمية (٢٠١٠-٢٠١٢)

السنوات ٢٠١٢-٢٠١٠				السنوات ٢٠٠٨-٢٠٠٩				
الانحراف المعياري	الحد الأدنى	الحد الأقصى	الوسط	الانحراف المعياري	الحد الأدنى	الحد الأقصى	الوسط	المتغير
١,٧٦%	٤,٦٨-%	١١,٦%	٠,٠٥%	٤,٨%	٣٧,٣-%	٦,٥%	٠,٠٧١-%	الاستحقاقات الاختيارية (EM)
١,٤%	٠%	١٢%	١,٠٨%	٤,٤%	٠%	٣٧%	١,٩٦%	القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية (EM)
٢,٣	٤	١٢	٨	٢,٤	٣	١٢	٧,٣	حجم مجلس الإدارة (BSIZE)
٩,١٩%	٠%	٤٠%	٨,٥٧%	٧,٣%	٠%	٢٠%	٧,١٨%	نسبة أعضاء مجلس الإدارة المستقلين (BIND)
٢١,٢٢%	٠%	٦٧%	٢٢,٢٩%	١٩%	٠%	٦٠%	٢٠,٨٧%	نسبة العضوية العائلية في مجلس الإدارة (FAM)
٥٥٥٧,٤	٥٦,٠٥	٢٥٠٥١,٢	٤٠٥٩,٢	٤١٩٩,٤	٣٦,٣٧	٢٠٧٠٢,٤	٢٨٥٨,٧	حجم الأصول (مليون دولار امريكي) (TA)

أما بالنسبة للمتغيرات النوعية فيشير جدول (٤) إلى بعض الإحصاءات الوصفية لتلك المتغيرات. تعد ثنائية الأدوار من أنماط القيادة الشائعة في القطاع المصرفي اللبناني أثناء وبعد الأزمة المالية العالمية، حيث تبلغ نسبة البنوك التجارية التي يوجد بها ثنائية أدوار حوالي ٨٩% من إجمالي البنوك التجارية اللبنانية. أما بالنسبة لحدوث ثنائية الأدوار من داخل العائلة المسيطرة فتمثل نحو ٤٩% من إجمالي عدد البنوك التجارية اللبنانية. ويوجد اتجاه نحو إسناد مراجعة القوائم المالية للبنوك التجارية اللبنانية لأكثر من مراجع حيث زادت نسبة البنوك التي تراجع بشكل مشترك من قبل أكثر من مراجع خارجي من ٣٣,٣% إلى ٨٣,٢% في الفترة أثناء وبعد الأزمة المالية العالمية، وقد يرجع ذلك إلى متطلبات مصرف لبنان نحو تشجيع المراجعة المشتركة للبنوك. وتبلغ في المتوسط نسبة البنوك التي يوجد عضو مستقل واحد على الأقل ضمن مجلس إدارتها نحو ٥٦% من إجمالي البنوك التجارية اللبنانية، وقد زادت تلك النسبة من ٥٤% إلى ٥٧% خلال الفترة أثناء وبعد الأزمة المالية العالمية. وتبلغ نسبة البنوك التي يتواجد في مجلس إدارتها عضوين على الأقل من نفس العائلة نحو ٦١% من إجمالي عدد البنوك التجارية، ويؤكد ذلك على سيادة النمط العائلي لممارسة الأعمال في الاقتصاد اللبناني.

جدول (٤): الإحصاءات الوصفية للمتغيرات النوعية خلال الفترة أثناء الأزمة المالية (٢٠٠٨-٢٠٠٩) والفترة التالية للأزمة المالية العالمية (٢٠١٠-٢٠١٢)

السنوات ٢٠١٢-٢٠١٠		السنوات ٢٠٠٩-٢٠٠٨		السنوات ٢٠١٢-٢٠٠٨		المتغير
%	عدد البنوك	%	عدد البنوك	%	عدد البنوك	
%١١	١١	%١١	٨	%١١	١٩	عدم جود ثنائية الأدوار
%٨٩	٩٠	%٨٩	٦٤	%٨٩	١٥٤	وجود ثنائية الأدوار
%١٠٠	١٠١	%١٠٠	٧٢	%١٠٠	١٧٣	الإجمالي
%٥٠	٥١	%٥١	٣٧	%٥١	٨٨	عدم وجود ثنائية الأدوار والسيطرة العائلية
%٥٠	٥٠	%٤٩	٣٥	%٤٩	٨٥	وجود ثنائية الأدوار والسيطرة العائلية
%١٠٠	١٠١	%١٠٠	٧٢	%١٠٠	١٧٣	الإجمالي
%١٦,٨	١٧	%٦٦,٧	٤٨	%٣٧,٥	٦٥	مراجع خارجي واحد
%٨٣,٢	٨٤	%٣٣,٣	٢٤	%٦٢,٥	١٠٨	أكثر من مراجع خارجي
%١٠٠	١٠١	%١٠٠	٧٢	%١٠٠	١٧٣	الإجمالي
%٤٢,٦	٤٣	%٤٥,٨	٣٣	%٤٤	٧٦	عدم وجود عضو مستقل على الإطلاق
%٥٧,٤	٥٨	%٥٤,٢	٣٩	%٥٦	٩٧	وجود عضو مستقل واحد على الأقل
%١٠٠	١٠١	%١٠٠	٧٢	%١٠٠	١٧٣	الإجمالي
%٣٩	٣٩	%٣٩	٢٨	%٣٩	٦٧	عدم وجود عضوية عائلية في مجلس الإدارة
%٦١	٦٢	%٦١	٤٤	%٦١	١٠٦	وجود عضوية عائلية في مجلس الإدارة
%١٠٠	١٠١	%١٠٠	٧٢	%١٠٠	١٧٣	الإجمالي

١١-٢ تحليل ومناقشة نتائج تحليل الانحدار واختبارات الفروض

تشير نتائج تحليل الانحدار (جدول (٥)) إلى معنوية النموذج ($F=2.816$, $p < 0.05$) في تفسير التغيرات في ممارسات إدارة الأرباح (المتغير التابع)، حيث أن ٩,٦% من التغيرات في ممارسات إدارة الأرباح يتم تفسيرها بواسطة التغيرات في المتغيرات المستقلة وهي خصائص مجلس الإدارة (الحجم والإستقلالية)، السيطرة العائلية، ثنائية الأدوار والأزمة المالية العالمية، إلا أن انخفاض المقدرة التفسيرية للنموذج يدعو إلى إجراء المزيد من البحوث لاكتشاف المزيد من المتغيرات المستقلة التي يمكن أن تفسر التغيرات في ممارسات إدارة الأرباح.

جدول (٥): مخرجات تحليل الانحدار

Model Summary					
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.385 ^a	.148	.096	.9444263	1.922
ANOVA					
Model	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
Regression	25.121	10	2.512	2.816	.003
Residual	144.494	162	.892		
Total	169.615	172			

Coefficients						
Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics
	B	Std. Error	Beta			VIF
(Constant)	-.475	.441		-1.077	.283	
BIND	-.464	.201	-.405	-2.315	.022	5.818
INDEX	.851	.376	.427	2.266	.025	6.739
BSIZE	-.234	.132	-.225	-1.770	.079	3.082
DUAL	.175	.247	.055	.708	.480	1.154
FAM	.396	.185	.349	2.138	.034	5.078
FAMEX	-.246	.378	-.121	-.651	.516	6.559
FAMDUAL	-.381	.289	-.193	-1.321	.188	4.040
YEAR	-.418	.172	-.208	-2.433	.016	1.393
AUDITOR	.266	.184	.130	1.443	.151	1.541
TA	.026	.109	.026	.237	.813	2.247

١١-٢-١ الفرض الإحصائي الأول

تم التعامل مع إستقلالية مجلس الإدارة من خلال متغيرين، يشير المتغير الأول إلى وجود/عدم وجود أعضاء مستقلين بالمجلس (INDEX)، وتشير نتائج التحليل الإحصائي إلى وجود علاقة طردية معنوية بين وجود أعضاء مستقلين بالمجلس وممارسات إدارة الأرباح ($p < 0.05$). وتؤكد تلك النتيجة

أنه أحياناً يتم تعيين الأعضاء المستقلين بالمجلس استناداً إلى العلاقات الشخصية وشبكة المعارف الاجتماعية (Johannisson and Huse, 2000)، خاصة في ظل وجود سيطرة عائلية على مجلس الإدارة، حيث أن الأعضاء المستقلين على الرغم من إستقلالهم الظاهري إلا أن علاقاتهم مع العائلة المسيطرة قد تفقد استقلالهم الحقيقي، فإستقلالهم الظاهري لا يعنى بالضرورة إستقلالهم الحقيقي.

إن المعرفة السابقة بين العضو المستقل والعائلة المسيطرة ومع نقص الإستقلال الحقيقي فإنه من المحتمل أن يؤدي ذلك إلى التواطؤ وانخفاض مستوى الرقابة على الإدارة التنفيذية والسياسات المحاسبية وبالتالي تزداد احتمالية إدارة الأرباح (Peasnell et al., 2000). حيث تقلل السيطرة العائلية من دور أعضاء المجلس المستقلين (Wang, 2006)، خصوصاً إذا كان سوق العمل الخاص بالأعضاء المستقلين ليس متطوراً بشكل كاف (Park and Shin, 2004). أى أن العبرة ليست مجرد وجود عضو مستقل بمجلس الإدارة ليكون ضماناً لفاعلية الدور الرقابة لمجلس الإدارة على الإدارة التنفيذية والحد من ممارسات إدارة الأرباح.

أما بالنسبة للمتغير الآخر الذى يقيس إستقلالية مجلس الإدارة عن طريق نسبة الأعضاء المستقلين إلى إجمالي عدد أعضاء مجلس الإدارة (BIND)، فتشير نتائج التحليل الإحصائي إلى وجود علاقة عكسية معنوية بين نسبة أعضاء المجلس المستقلين وممارسات إدارة الأرباح ($p < 0.05$)، وهو ما يؤيد فرض الدراسة الأول. أى أنه كلما زادت نسبة أعضاء مجلس الإدارة المستقلين في مجلس الإدارة كلما انخفضت ممارسات إدارة الأرباح، وهو ما يعكس فعالية مجلس الإدارة فى الرقابة على قرارات الإدارة التنفيذية والحد من ممارسات إدارة الأرباح. فكلما زادت نسبة أعضاء مجلس الإدارة المستقلين كلما زادت إستقلالية مجلس الإدارة، وكلما زاد احتمال ارتفاع جودة التقارير المالية وانخفاض ممارسات إدارة الأرباح (Dimitropoulos and Asteriou, 2010). وتتفق تلك النتيجة مع نتائج الدراسات السابقة مثل (Klein (2002)، (Liu and Lu (2007)، (Dimitropoulos and Asteriou (2009) و (Chi et al. (2015).

تشير نتائج التحليل إلى وجود علاقة عكسية معنوية بين حجم مجلس الإدارة (BSIZE) وممارسات إدارة الأرباح ($p < 0.10$)، وهو ما يؤيد فرض الدراسة الثاني، أى أنه كلما زاد حجم مجلس الإدارة كلما انخفضت ممارسات إدارة الأرباح. وتشير تلك النتيجة إلى أنه مع زيادة حجم مجلس الإدارة يجذب المجلس العديد من الأعضاء أصحاب الخبرات المحاسبية والمالية المتنوعة بما يمكنهم من ممارسة دورهم الرقابى على الإدارة التنفيذية بشكل فعال، وبالتالي يكون لهم مساهمة فعالة فى الحد من ممارسات إدارة الأرباح. وتتفق تلك النتيجة مع نتائج دراستى (Xie et al. (2003) و (Alves (2011)، ولكنها تختلف مع نتائج دراستى (Abdul Rahman and Ali (2006) و (Mansor et al. (2013) اللتين تشيران إلى وجود علاقة طردية بين حجم مجلس الإدارة وممارسات إدارة الأرباح.

١١-٢-٣ الفرض الإحصائى الثالث

تشير نتائج التحليل الإحصائى أنه لا توجد علاقة معنوية بين ثنائية الأدوار (DUAL) وممارسات إدارة الأرباح ($p > 0.10$)، وهو ما لا يؤيد فرض الدراسة الثالث. حيث يبدو أن إستقلالية مجلس الإدارة وكبر حجم مجلس الإدارة تحد من السيطرة الناتجة عن ثنائية الأدوار داخل مجلس الإدارة. وتتفق تلك النتيجة مع نتائج دراسات (Xie et al. (2003)، (Abdul Rahman and Ali (2006) و (Liu and Lu (2007) ولكنها تختلف مع نتائج دراستى (Mohamad et al. (2012) و (Chi et al. (2015).

١١-٢-٤ الفرض الإحصائى الرابع

تم قياس السيطرة العائلية عن طريق متغيرين: المتغير الأول (FAMEX) ويشير إلى وجود/عدم وجود السيطرة العائلية، وتشير نتائج التحليل الإحصائى إلى عدم وجود علاقة معنوية بين وجود السيطرة العائلية وممارسات إدارة الأرباح ($p > 0.10$). أما بالنسبة للمتغير الثانى (FAM) والذى يشير إلى نسبة عدد أفراد العائلة فى مجلس الإدارة، فتشير نتائج التحليل الإحصائى إلى وجود علاقة طردية معنوية بين السيطرة العائلية وممارسات إدارة الأرباح ($p < 0.05$)، وهو ما يؤيد فرض الدراسة الرابع. فكلما زادت نسبة أفراد العائلة داخل مجلس الإدارة -أى كلما زادت السيطرة العائلية- كلما زادت ممارسات إدارة الأرباح.

إن العبرة ليست فقط بوجود السيطرة العائلية بل بتزايد أعضاء مجلس الإدارة المنتمين لنفس العائلة داخل مجلس الإدارة، حيث يتغلب أثر الدفاع عن المصلحة الشخصية على أثر إتحاد المصالح. فأعضاء العائلة المسيطرة سيسعون لتعظيم منافعهم الشخصية على حساب باقي الملاك، وبالتالي تؤدي السيطرة العائلية إلى انخفاض الحافز نحو تحقيق المزيد من الرقابة الفعالة على الإدارة التنفيذية، وبالتالي سيقبل الحافز نحو توفير أرباح مرتفعة الجودة وهو ما يعنى وجود المزيد من ممارسات إدارة الأرباح. وتتفق تلك النتيجة مع نتائج دراستي (2011) Prencipe and Bar-Yosef و (2015) Chi et al.، إلا أنها تختلف مع نتائج دراسات (2006) Wang، (2007) Jaggi and Tsui و Machuga and (2009) Teitel.

١١-٢-٥ الفرض الإحصائي الخامس

تشير نتائج التحليل الإحصائي إلى أنه لا توجد علاقة معنوية بين التفاعل بين السيطرة العائلية وثنائية الأدوار (FAMDUAL) وممارسات إدارة الأرباح ($p > 0.10$)، وهو ما لا يؤيد فرض الدراسة الخامس، فكون رئيس مجلس الإدارة أو المدير التنفيذي من العائلة المسيطرة لم يؤثر على ممارسات إدارة الأرباح. وتتفق تلك النتيجة مع ما خلصت إليه دراسة (2011) Prencipe and Bar-Yosef، حيث أن فاعلية الفصل بين الأدوار في الشركات العائلية تتشابه مع فاعلية الفصل بين الأدوار في الشركات غير العائلية. وقد ترجع تلك النتيجة إلى عدم تأثير ثنائية الأدوار على ممارسات إدارة الأرباح. ولا تتفق تلك النتيجة مع نتيجة دراسة (2006) Wang التي تشير إلى أن التفاعل بين السيطرة العائلية وثنائية الأدوار يحد من ممارسات إدارة الأرباح وكذلك مع نتيجة دراسة (2015) Chi et al. التي تشير إلى أن التفاعل بين السيطرة العائلية وثنائية الأدوار يزيد من ممارسات إدارة الأرباح.

١١-٢-٦ الفرض الإحصائي السادس

أما بالنسبة لأثر الأزمة المالية العالمية على ممارسات إدارة الأرباح، فتم التعبير عن الأزمة المالية العالمية من خلال متغير ثنائي (YEAR) يأخذ القيمة صفر ليعبر عن السنوات ٢٠٠٨-٢٠٠٩

(الفترة أثناء الأزمة) والقيمة واحد ليعبر عن السنوات ٢٠١٠-٢٠١٢ (الفترة التالية للأزمة). وتشير نتائج التحليل الإحصائي إلى وجود علاقة عكسية معنوية بين الأزمة المالية العالمية وممارسات إدارة الأرباح ($p < 0.05$)، وهو ما يؤكد فرض الدراسة السادس. أى أن ممارسات إدارة الأرباح تقل فى السنوات التالية للأزمة المالية العالمية مقارنة بالسنوات أثناء الأزمة المالية العالمية، بمعنى أن ممارسات إدارة الأرباح كانت أكبر فى سنوات الأزمة (٢٠٠٨-٢٠٠٩) وقلت بعدها (٢٠١٠-٢٠١٢). وتؤكد تلك النتيجة وجهة نظر (Ahmed-Zaluki et al. (2011) و (Latridis and Dimitras (2013) بأنه فى ظل ظروف عدم التأكد الاقتصادى تزداد رغبة الشركات فى تدعيم مركزها وأدائها المالى، وتعمل أن يظهرها بشكل أفضل خلال الأزمات المالية، مما يدفع إدارة الشركات نحو الانخراط فى المزيد من ممارسات إدارة الأرباح، إلا أنها تختلف مع نتائج دراستى (Filip and Raffournier (2014)، (Argile's-Bosch et al. (2015) و (Arthur et al. (2015).

١١-٢-٧ المتغيرات الرقابية

تشير نتائج التحليل الإحصائي إلى عدم وجود علاقة معنوية بين حجم البنك وممارسات إدارة الأرباح ($p > 0.10$). وقد ترجع تلك النتيجة إلى تعرض البنوك التجارية اللبنانية لنفس القدر من التكاليف السياسية بغض النظر عن اختلاف أحجامها، نظراً للتعقيدات الفنية المصاحبة لممارسات إدارة الأرباح. وتختلف تلك النتيجة مع نتائج العديد من الدراسات السابقة التى أشارت إلى وجود علاقة طردية بين المتغيرين (Alves, 2011; Dimitropoulos and Asteriou, 2009; Joubert and Fakhfakh, 2012) أو حتى التى أشارت إلى وجود علاقة عكسية بين المتغيرين (Jiang et al., 2003; Xie et al., 2005; Saleh et al., 2008).

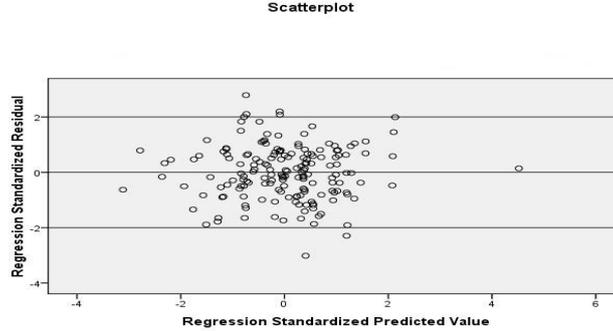
كما أنه لا توجد علاقة معنوية بين المراجعة المشتركة (AUDITOR) وممارسات إدارة الأرباح ($p > 0.10$)، فالمراجع الخارجى الذى ينتمى إلى مكاتب المراجعة الأربعة الكبار -سواء قام بالعمل بمفرده أو مشاركة مع مكتب مراجعة آخر محلى/أو ينتمى لمكاتب المراجعة الأربعة الكبار- سيبدل نفس القدر من العناية المهنية الكافية بغض النظر عن وجود مراجع آخر مشترك معه فى نفس التكلفة أم لا. لذا لا يوجد علاقة بين المراجعة المشتركة وممارسات إدارة الأرباح. وقد يرجع ذلك أيضاً إلى انخفاض خطر التقاضى وتمائل مستويات الرقابة التى تقوم بها مكاتب المراجعة الكبيرة (Piot and

(Janin, 2007). وتتفق تلك النتيجة مع دراستي (Alves و Abdul Rahamn and Ali (2006) و (2011) إلا أنها تختلف مع نتائج دراستي (Jouber and Fakhfakh و Jiang et al. (2008) و (2012).

١١-٣ التحقق من افتراضات تحليل الانحدار

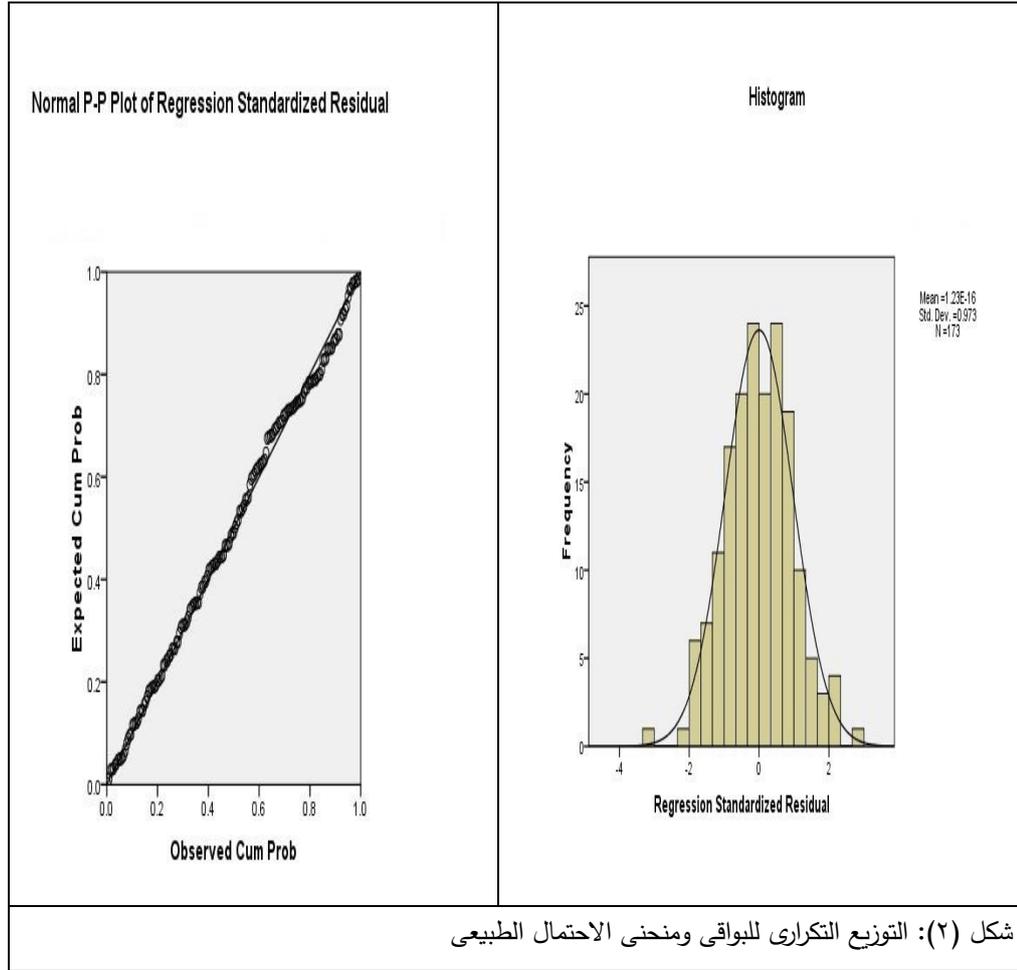
يتطلب الأمر التحقق من عدد من الافتراضات التي يستند إليها تحليل الانحدار بغرض التأكد من مصداقية النتائج وقابليتها للتعميم. وتتمثل تلك الافتراضات في الآتي (Field, 2005; Gujarati, 2004):

١١-٣-١ افتراض الخطية Linearity assumption: ويقضى ذلك الافتراض بوجود علاقة خطية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة. ويمكن التحقق من ذلك الافتراض عن طريق التعبير البياني لكل من القيم المقدرة المعيارية والقيم المعيارية للبقاى. ويتضح من شكل رقم (١) أنه لا يمكن ملاحظة أى دلائل على وجود شكل غير خطى حيث تتوزع النقاط بشكل عشوائى مما يدعم من تحقق افتراض الخطية.



شكل (١): شكل الانتشار للقيم المقدرة المعيارية والقيم المعيارية للبقاى

١١-٣-٢ افتراض اتباع البقاى للتوزيع المعتدل Normality assumption: ويشير ذلك الافتراض أن تتبع بقاى نموذج الانحدار التوزيع المعتدل، ويتم التحقق من ذلك الافتراض من خلال استخدام التوزيع التكرارى للبقاى ومنحنى الاحتمال الطبيعى. ويشير شكل رقم (٢) إلى اتباع البقاى للتوزيع المعتدل بدرجة كبيرة.



٣-٣-١١ افتراض تجانس تباين البواقي Homoscedasticity assumption:

ويشير ذلك الافتراض إلى تجانس تباين البواقي عند أي مستوى من مستويات المتغيرات المستقلة، ويمكن التحقق من ذلك الافتراض عن طريق التعبير البياني لكل من القيم المقدرة المعيارية والقيم المعيارية للبواقي. ويتضح من شكل (١) أنه لا يمكن ملاحظة أي دلائل على وجود شكل قمعي funnel وهو ما يدعم من تحقق ذلك الافتراض.

٤-٣-١١ افتراض إستقلالية البواقي Independent errors: ويشير ذلك الافتراض إلى عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي. ويتم التأكد من استيفاء ذلك الافتراض من خلال اختبار Durbin-Watson، حيث تتراوح قيمة احصائية الاختبار بين ٤ وصفر، وتعد القيمة ٢ مؤشراً على عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي. وكما يتضح من مخرجات تحليل الانحدار تبلغ قيمة احصائية الاختبار ١,٩٢ وهي قيمة لا تتعد بشكل جوهري عن القيمة ٢ مما يدعم تحقق افتراض إستقلالية البواقي.

١١-٣-٥ افتراض عدم وجود ازدواج خطى Multicollinearity assumption: ويقضى ذلك الافتراض بعدم وجود ارتباط قوى بين المتغيرات المستقلة. ويمكن التحقق من ذلك الافتراض من خلال معامل تضخم التباين (variance inflation factor)، حيث يشير Gujarati (2004) أن قيمة معامل تضخم التباين الأقل من ١٠ تشير إلى أن مشكلة الازدواج الخطى لن تؤثر بشكل معنوي على نتائج تحليل الانحدار. وتشير مخرجات تحليل الانحدار (جدول (٥)) أن جميع المتغيرات المستقلة لم تتعدى قيمة معامل تضخم التباين لها القيمة ١٠ وأن أكبر قيمة لمعامل تضخم التباين هي ٦,٧٣٩ وبالتالي ما زالت في الحدود التي لا تؤثر على نتائج تحليل الانحدار.

١٢- نتائج البحث وتوصياته ومجالات البحث المقترحة

يتناول ذلك البند مناقشة نتائج البحث (١٢-١) وتوصياته (١٢-٢) ومجالات البحث المقترحة (١٢-٣).

١٢-١ نتائج البحث

يهدف البحث إلى دراسة وتحليل ممارسات إدارة الأرباح في البنوك التجارية اللبنانية خلال الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٢. حيث تم قياس ممارسات إدارة الأرباح من خلال إجراء تحليل انحدار لمصروف خسائر القروض - كمتغير تابع - وإجمالي الأصول، إجمالي القروض غير المنتظمة، مخصص خسائر القروض وخصائص محفظة القروض - كمتغيرات مستقلة -، بهدف تقدير الاستحقاقات الاختيارية في مصروف خسائر القروض. ثم استخدمت القيم المطلقة للاستحقاقات الاختيارية كمتغير تابع وتم اختبار العلاقة بين إستقلالية وحجم مجلس الإدارة، ثنائية الأدوار والسيطرة العائلية، التفاعل بين ثنائية الأدوار والسيطرة العائلية والأزمة المالية العالمية وممارسات إدارة الأرباح. وتشير نتائج التحليل الإحصائي إلى وجود علاقة عكسية بين حجم مجلس الإدارة وممارسات إدارة الأرباح، كذلك توجد علاقة عكسية بين نسبة الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة وممارسات إدارة الأرباح. أيضاً توجد علاقة طردية بين السيطرة العائلية على مجلس الإدارة وممارسات إدارة الأرباح. أي أن البنوك التجارية اللبنانية ذات مجلس الإدارة كبير الحجم نسبياً، التي تزيد فيه نسبة أعضاء مجلس الإدارة المستقلين والتي تنخفض فيها نسبة السيطرة العائلية تتخرب بشكل أقل في ممارسات إدارة الأرباح.

فمجلس الإدارة كبير الحجم يتمتع بتنوع الخبرات المالية والمحاسبية لأعضائه بما يمكنه من القيام بدوره الرقابي والحد من ممارسات إدارة الأرباح. أيضاً فإن زيادة نسبة أعضاء مجلس الإدارة المستقلين يزيد من فاعلية الدور الرقابي لمجلس الإدارة، فالعبرة ليست مجرد وجود عضو مستقل بمجلس الإدارة بل بزيادة نسبة الأعضاء المستقلين داخل مجلس الإدارة. أيضاً تؤدي السيطرة العائلية إلى تغلب أثر الدفاع عن المصالح الشخصية على أثر إتحاد المصالح، مما يدفع بالعائلة المسيطرة إلى تعظيم منافعها الخاصة على حساب الملاك من الأقلية، وبالتالي تزداد ممارسات إدارة الأرباح. وتشير نتائج التحليل الإحصائي إلى أن البنوك التجارية اللبنانية تتخرب بشكل أكبر في ممارسات إدارة الأرباح خلال فترة الأزمة المالية العالمية (٢٠٠٨-٢٠٠٩) مقارنة بالفترة بعد الأزمة المالية العالمية (٢٠١٠-٢٠١٢)، متفقة بذلك مع الطرح بأنه خلال الأزمات الاقتصادية تتخرب الشركات في ممارسات إدارة الأرباح بغرض تحسين الأداء والمركز المالي لها رغبة منها في الحفاظ على ثقة المستثمرين. ولم تتأثر ممارسات إدارة الأرباح بثنائية الأدوار أو بالتفاعل بين ثنائية الأدوار والسيطرة العائلية.

١٢-٢ توصيات البحث

- في ضوء النتائج التي انتهى إليها البحث فإنه يمكن تقديم مجموعة من التوصيات التالية:-
- يجب على مصرف لبنان الاهتمام بزيادة تمثيل الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة ووضع ضوابط تعيينهم وتحديد الخبرات الواجب توافرها فيهم والبعد في تعيينهم عن شبكة العلاقات والمعارف الاجتماعية والتحقق من إستقلالهم وعدم تعرضهم لأي ضغوط قد تمارس عليهم من قبل العائلة المسيطرة.
 - يجب على مصرف لبنان العمل على تدعيم حجم مجلس الإدارة بما يضمن تنوع الخبرات المالية والمحاسبية لأعضائه وبالتالي الحد من ممارسات إدارة الأرباح.
 - يجب على مصرف لبنان العمل على تخفيض السيطرة العائلية على مجلس إدارة البنك من خلال وضع حد أقصى لنسبة العضوية العائلية في مجلس الإدارة بما يكفل العمل على إتحاد مصالح الملاك من الأغلبية المسيطرة والأقلية غير المسيطرة.
 - يجب على مصرف لبنان العمل على الحد من ثنائية الأدوار في مجالس الإدارة بالشكل الذي يحد من تركيز سلطة إتخاذ القرارات في يد شخص واحد.

- يجب على مصرف لبنان تشجيع المراجعين الخارجيين على ممارسة دور أكبر في الحد من ممارسات إدارة الأرباح خصوصاً خلال فترات الأزمات الاقتصادية.

٣-١٢ مجالات البحث المقترحة

- يقترح الباحث إجراء المزيد من البحوث في مجال ممارسات إدارة الأرباح تتناول:
 - دراسة أثر تخصص مراجع الحسابات في القطاع المصرفي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح.
 - دراسة العلاقة بين الرفع المالي ونوع الصناعة وممارسات إدارة الأرباح.
 - دراسة محددات إدارة الأرباح في البنوك الإسلامية.
 - تطوير مدخل الاستحقاقات الكلية بما يتلاءم مع طبيعة النشاط المصرفي.
 - دراسة ممارسات إدارة الأرباح في القطاع المصرفي من خلال المكاسب (الخسائر) المحققة على الاستثمارات.

مراجع البحث

١. المراجع العربية

أبو الخير، مذكرته، (١٩٩٧)، "تقدير مدى تدخل الإدارة في تقرير الأرباح السنوية المنشورة من خلال مرونة تطبيق أساس الإستهقاق المحاسبي: نموذج مقترح ودراسة ميدانية"، *المجلة المصرية للدراسات التجارية* - كلية التجارة - جامعة المنصورة، المجلد ٢١، العدد ٣، ص: ٦١-٨٢.

- البرغوثي، سمير، عتمة، محمد أحمد نظمي، (٢٠١٢)، "إعادة تصميم إجراءات حوكمة المصارف الأردنية لتتوافق مع عمليات إدارة الأرباح في ظل الأزمة المالية العالمية"، *مجلة البحوث التجارية* - كلية التجارة - جامعة الزقازيق، المجلد ٣٤، العدد ٢، ص ص: ٦٧-١٠٣.
- الشريف، محمد الطيب محمد، (٢٠١٣)، "إدارة الأرباح في الشركات المساهمة الليبية"، *مجلة الفكر المحاسبي* - قسم المحاسبة - كلية التجارة - جامعة عين شمس، المجلد ١٧، العدد ٢، ص ص: ١٣٠-١٨٦.
- حسين، علاء عبي أحمد، (٢٠١٥)، "قياس وتفسير العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح وجودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية للشركات المتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية المصرية: دراسة تطبيقية"، *مجلة الفكر المحاسبي* - قسم المحاسبة - كلية التجارة - جامعة عين شمس، المجلد ١٩، العدد ١، ص ص: ٢٣٧-٣١٣.
- عبد الفتاح، محمد عبد الفتاح محمد، (٢٠٠٧)، "إطار مقترح لتحقيق موضوعية تقرير مراقب الحسابات في ضوء ممارسات إدارة الأرباح: دراسة ميدانية"، *مجلة الفكر المحاسبي* - قسم المحاسبة - كلية التجارة - جامعة عين شمس، المجلد ١١، العدد ٢، ص ص: ١٩١-٢٧٢.

٢. المراجع الأجنبية

- Abdelghany, K. E. (2005), "Measuring the quality of earnings", *Managerial Auditing Journal*, Vol. 20 No. 9, pp. 1001-1015.
- Abdul Rahman, R. and Ali, F. H. M. (2006), "Board, audit committee, culture and earnings management: Malaysian evidence", *Managerial Auditing Journal*, Vol. 21 No. 7, pp. 783-804.
- Agarwal, S., Chomsisengphet, S., Liu, C. and Rhee, S. G. (2007), "Earnings management behaviors under different economic environments:

- Evidence from Japanese banks", *International Review of Economics and Finance*, Vol. 16 No. 3, pp. 429-443.
- Ahmad-Zaluki, N. A., Campbell, K. and Goodacre, A. (2011), "Earnings management in Malaysian IPOs: The East Asian crisis, ownership control, and post-IPO performance", *The International Journal of Accounting*, Vol. 46, pp. 111-137.
- Ahmed, A. S., Takeda, C. and Thomas, S. (1999), "Bank loan loss provisions: A reexamination of capital management, earnings management and signaling effect", *Journal of Accounting and Economics*, Vol. 28, pp. 1-25.
- Al-Fayoumi, N., Abuzayed, B. and Alexander, D. (2010), "Ownership structure and earnings management in Emerging Markets: The case of Jordan", *International Research Journal of Finance and Economics*, Vol. 38, pp. 28-47.
- Alves, S. M. G. (2011), "The effect of the board structure on earnings management: Evidence from Portugal", *Journal of Financial Reporting and Accounting*, Vol. 9 No. 2, pp. 141-160.
- Anandarajan, A., Hasan, I. and McCarthy, C. (2007), "Use of loan loss provision for capital, earnings amazement and signalling by Australian banks", *Accounting and Finance*, Vol. 47, pp. 357-379.
- Arthur, N., Tang, Q. and Lin, Z. (2015), "Corporate accruals quality during the 2008–2010 Global Financial Crisis", *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, Vol. 25, pp. 1-15.
- Argilés-Bosch, J. M., García-Blandón J., Martínez-Blasco, M. "Earnings Management Behaviour Under the Recent Economic Downturn in Spain", *International Finance Review*, Vol. 13, pp.231-255.
- Banderlipe, M. R. S. (2009), "The impact of selected corporate governance variables in mitigating earnings management in the Philippines", *DLSU Business and Economic Review*, Vol. 19, pp. 17-27.
- Beatty, A. L., Ke, B. and Petroni, K. R. (2002), "Earnings management to avoid earnings declines across publicly and privately held banks", *The Accounting Review*, Vol. 77 No. 3, pp. 547-570.
- Beneish, M. D. (2001), "Earnings management: A perspective", *Managerial Finance*, Vol. 27 No. 12, pp. 3-17.
- Chen, K. Y., Elder, R. J. and Hsieh, Y.-M. (2007), "Corporate governance and earnings management: The implications of corporate governance best-practice principles for Taiwanese listed companies", *Journal of Contemporary Accounting and Economics*, Vol. 3 No. 2, pp. 73-105.

- Cheng, Q. (2014), "Family firm research: A review", *China Journal of Accounting Research*, Vol. 7, pp. 149-163.
- Chi, C. W., Hung, K., Cheng, H. W. and Lieu, P. T. (2015), "Family firms and earnings management in Taiwan: The influence of corporate governance", *International Review of Economics and Finance*, Vol. 36, pp. 88-98.
- Cornett, M. i., McNutt, J. J. and Tehranian, H. (2009), "Corporate governance and earnings management at large U.S. bank holding companies", *Journal of Banking and Finance*, Vol. 15, pp. 412-430.
- Davidson, S., Stickney, C. and Weil, R. (1987), *Accounting: The language of business*, Thomas Horton and Daughter, Sun Lakes, Arizona.
- DeAngelo, L. E. (1986), "Accounting numbers as market valuation substitutes: A study of management buyouts of public stockholders", *The Accounting Review*, Vol. 61 No. 3, pp. 400-420.
- Dechow, P. M. and Skinner, D. J. (2000), "Earnings management, reconciling the views of accounting academics, practitioners, and regulators", *Accounting Horizons*, Vol. 14 No. 2, pp. 235-250.
- Dechow, P. M., Sloan, R. G. and Sweeney, A. P. (1996), "Causes and consequences of earnings management manipulation: An analysis of firms subject to enforcement actions by the SEC", *Contemporary Accounting Research*, Vol. 13 No. 1, pp. 1-36.
- Dechow, P. M., Sloan, R. G. and Sweeney, A. P. (1995), "Detecting earnings management", *The Accounting Review*, Vol. 70 No. 2, pp. 193-225.
- DeFond, M. L. and Jiambalvo, J. (1994), "Debt covenant violation and manipulation of accruals", *Journal of Accounting and Economics*, Vol. 17 No. 1-2, pp. 145-176.
- Dimitropoulos, P. E. and Asteriou, D. (2010), "The effect of board composition on the informativeness and quality of annual earnings: Empirical evidence from Greece", *Research in International Business and Finance*, Vol. 24, pp. 190-205.
- Elleuch, S. H. (2015), "Earnings management and evolution of the banking regulation: The case of Tunisian banks following the IMF recommendations", *Journal of Accounting in Emerging Economies*, Vol. 5 No. 2, pp. 150-169.
- Field, A. (2005), *Discovering statistics using SPSS*, Sage Publications Ltd, London.

- Filip, A. and Raffournier, B. (2014), "Financial Crisis And Earnings Management: The European Evidence", *The International Journal of Accounting*, Vol. 49, pp. 455-478.
- Gujarati, D. N. (2004), *Basic Econometrics*, The McGraw–Hill, New York.
- Healy, P. M. (1985), "The effect of bonus schemes on accounting decisions", *Journal of Accounting and Economics*, Vol. 7 No. 1-3, pp. 85-107.
- Healy, P. M. and Wahlen, J. M. (1999), "A review of the earnings management literature and its implications for standard setting", *Accounting Horizons*, Vol. 13 No. 4, pp. 365-383.
- Ho, S. S. M. and Wong, K. S. (2001), "A study of the relationship between corporate governance structures and the extent of voluntary disclosure", *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, Vol. 10, pp. 139-156.
- Ismail, A. G. B., Shaharudin, R. S. and Samsudhram, A. R. "Do Malaysian banks manage earnings through loan loss provisions?", *Journal of Financial Reporting and Accounting*, Vol. 3 No. 1, pp. 41-47.
- Jaggi, B. and Tsui, J. (2007), "Insider trading, earnings management and corporate governance: Empirical evidence based on Hong Kong firms", *Journal of International Financial Management and Accounting*, Vol. 18 No. 3, pp. 192-222.
- Jensen, M. C. (1993), "The Modern Industrial Revolution, Exit and the Failure of Internal Control Systems", *The Journal of Finance*, Vol. 48 No. 3, pp. 831-880.
- Jensen, M. C. and Meckling, W. H. (1976), "Theory of the firm: Managerial behavior, agency costs and ownership structure", *Journal of Financial Economics*, Vol. 3 No. 4, pp. 305-360.
- Jiang, W., Lee, P. and Anandarjan, A. (2008), "The association between corporate governance and earnings quality: Further evidence from using the GOV-Score", *Advances in Accounting*, Vol. 24, pp. 191-201.
- Johannisson, B. and Huse, M. (2000), "Recruiting outside board members in the small family business: An ideological challenge", *Entrepreneurship and Regional Development*, Vol. 12, pp. 353-378.
- Jones, J. J. (1991), " 1991. Earnings management during import relief investigations", *Journal of Accounting Research*, Vol. 29 No. 2, pp. 193-228.

- Jouber, H. and Fakhfakh, H. (2012), "Earnings management and board oversight: An international comparison", *Managerial Auditing Journal*, Vol. 27 No. 1, pp. 66-86.
- Kanagaretnam, K., Lim, C. Y. and Iqbal, G. J. (2010), "Auditor reputation and earnings management: International evidence from the banking sector", *Journal of Banking and Finance*, Vol. 34, pp. 2318-2327.
- Key, K. G. (1997), "Political cost incentives for earnings management in the cable television industry", *Journal of Accounting and Economics*, Vol. 23, pp. 309-337.
- Klein, A. (2002), "Audit committee, board of director characteristics and earnings management", *Journal of Accounting and Economics*, Vol. 33, pp. 375-400.
- Koh, P.-S. (2003), "On the association between institutional ownership and aggressive corporate earnings management in Australia", *The British Accounting Review*, Vol. 35, pp. 105-128.
- Koumankos, E., Siriopoulos, C. and Heorgopoulou, A. (2005), "Firm acquisitions and earnings management: evidence from Greece", *Managerial Auditing Journal*, Vol. 20 No. 7, pp. 663-678.
- Latridis, G. and Dimitras, A. I. (2013), "Financial crisis and accounting quality: Evidence from five European countries", *Advances in Accounting*, Vol. 29, pp. 154-160.
- Leventis, S. and Dimitropoulos, P. (2012), "The role of corporate governance in earnings management: Experience from US banks", *Journal of Applied Accounting Research*, Vol. 13 No. 2, pp. 161-177.
- Liu, Q. and Lu, Z. (2007), "Corporate governance and earnings management on the Chinese listed companies: A tunneling perspective", *Journal of Corporate Finance*, Vol. 13, pp. 881-906.
- Machuga, S. and Teitel, K. (2009), "Board of director characteristics and earnings quality surrounding implementation of a corporate governance code in Mexico", *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, Vol. 18, pp. 1-13.
- Mansor, N., Che-Ahmad, A., Ahmed-Zalki, N. A. and Osman, A. H. (2013), "Corporate governance and earnings management: A study on the Malaysian Family and Non-Family Owned PLCs", *Procedia Economics and Finance*, Vol. 7, pp. 221-229.
- McNichols, M. F. (2000), "Research design issues in earnings management studies", *Journal of Accounting and Public Policy*, Vol. 19, pp. 313-345.

- Mendes, C. A., Rodrigues, L. L. and Esteban, L. P. (2012), "Evidence of earnings management using accrual as a measure of accounting discretion", ***Review of Applied Management Studies***, Vol. 10, pp. 3-14.
- Mohamad, M. H. S., AbdulRashid, H. M. and Shawtari, F. A. M. (2012), "Corporate governance and earnings management in Malaysian government linked companies", ***Asian Review of Accounting***, Vol. 20 No. 3, pp. 241-258.
- Nornoha, C., Zeng, Y. and Vinten, G. (2008), "Earnings management: An exploratory study", ***Managerial Auditing Journal***, Vol. 23 No. 4, pp. 367-385.
- Park, Y. W. and Shin, H.-H. (2004), "Board composition and earnings management in Canada", ***Journal of Corporate Finance***, Vol. 10, pp. 431-457.
- Peasnell, K. V., Pope, P. F. and Young, S. (2000), "Accrual management to meet earnings targets: UK evidence pre-and post- Cadbury", ***British Accounting Review***, Vol. 32, pp. 415-445.
- Piot, C. and Janin, R. (2007), "External auditors, audit committees and earnings management in France", ***European Accounting Review***, Vol. 16 No. 2, pp. 429-454.
- Prencipe, A. and Bar-Yosef, S. (2011), "Corporate governance and earnings management in family-controlled companies", ***Journal of Accounting, Auditing and Finance***, Vol. 26 No. 2, pp. 199-227.
- Roodposhti, F. R. and Chashmi, S. A. N. (2011), "The impact of corporate governance mechanisms on earnings management", ***African Journal of Business Management***, Vol. 5 No. 11, pp. 4143-4151.
- Saleh, N. M. and Ahmed, K. (2005), "Earnings management of distressed firms during debt renegotiation", ***Accounting and Business Research***, Vol. 35, pp. 69-86.
- Saleh, N. M., Iskandar, T. M. and Rahmat, M. M. (2005), "Earnings management and board characteristics: Evidence from Malaysia", ***Jurnal Pengurusan***, Vol. 24, pp. 77-103.
- Schipper, K. (1989), "Commentary on earnings management", ***Accounting Horizons***, Vol. 3 No. 4, pp. 91-102.
- Shrieves, R. E. and Dahl, D. (2003), "Discretionary accounting and the behavior of Japanese banks under financial duress", ***Journal of Banking and Finance***, Vol. 27, pp. 1219-1243.

- Siregar, S. V. and Utama, S. (2008), "Types of earnings management and the effect of ownership structure, firm size, and corporate governance practices: Evidence from Indonesia", *The International Journal of Accounting*, Vol. 43, pp. 1-27.
- Stubben, S. R. (2010), "Discretionary revenues as a measure of earnings management", *The Accounting Review*, Vol. 85 No. 2, pp. 695-717.
- Sun, L. and Rath, S. (2010), "Earnings management Research: A review of contemporary Research Methods", *Global Review of Accounting and Finance*, Vol. 1 No. 1, pp. 121-135.
- Taktak, N. B. and Mbarki, I. (2014), "Board characteristics, external auditing quality and earnings management: Evidence from the Tunisian banks", *Journal of Accounting in Emerging Economies*, Vol. 4 No. 1, pp. 79-96.
- Vafeas, N. (2000), "Board structure and the informativeness of earnings", *Journal of Accounting and Public Policy*, Vol. 19 No. 2, pp. 139-160.
- Wahlen, J. M. (1994), "The nature of information in commercial bank loan loss disclosures", *The Accounting Review*, Vol. 69 No. 3, pp. 455-478.
- Wang, D. (2006), "Founding family ownership and earnings quality", *Journal of Accounting Research*, Vol. 44 No. 3, pp. 619-656.
- Watts, R. L. and Zimmerman, J. L. (1990), "Positive accounting theory: A ten year perspective", *The Accounting Review*, Vol. 65 No. 1, pp. 131-156.
- Xie, B., Davidson, W. N. and DaDalt, P. J. (2003), "Earnings management and corporate governance: The role of the board and the audit committee", *Journal of Corporate Finance*, Vol. 9, pp. 295-316.
- Yasuda, Y., Okuda, S. y. and Konishi, M. (2004), "The relationship between bank risk and earnings management: Evidence from Japan", *Review of Quantitative Finance and Accounting*, Vol. 22, pp. 233-248.
- Yermack, D. (1996), " 1996. Higher market valuation of companies with a small board of directors", *Journal of Financial Economics*, Vol. 40 No. 2, pp. 185-211.